

۷۰

# کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب

مؤلف

موضوع

شماره اختصاصی ( ۷۰ ) از کتب اهدائی: سعزی



جمهوری اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب

۲۱۷۹۳

خطی اهدائی

کتابخانه  
مجلس شورای  
اسلامی

۷۰

10



۷۰

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب

مؤلف

موضوع

شماره اختصاصی ( ۷۰ ) از کتب اهدائی : سحری



کتابخانه

مجلس شورای اسلامی

۲۱۷۶

کتابخانه  
مجلس شورای  
اسلامی

خطی اهدائی

۷۰





ان المدخول في الصلوة انما يتحقق المقارنة بهذا وزن المصم وما ذكره لا يدل على مراده  
 بل وان يقال تمام الكثير من المدخول في الصلوة من اوله فيكون انما كاشفا  
 عن ذلك ويشهد لصحة انه لو فعل منها في الصلوة في ثلثه كما كتبه به لم يعقد  
 ولو كان خارجا عن الصلوة لم يورث فيه ذلك وعلى هذا فيمكن المقارنة بمرء  
 اليه لادله فان تصرفا في اوله ولا ريب ان ما ذكره رحمه الله من اوله  
 وصفتها انما قال في النية وصفتها في التحريم وصورتهما لان التقيد في النية  
 يتصور معان ما ذكره في التحريم لانا التقيد بهذا اللفظ المخصوص بقوله  
 قوله الى المدعوب على انه مفعول له اي لا اجل القوة <sup>بطلنا قول</sup>  
 مما يعتمد ولا فرق في المعاني بين المعاني بالذات كالحديث او بالعرض كانه كذا  
 في ان ساقا لا بالذات بل بوجوه قصد الرياء فيصير كل منهما يتصل على اللفظ لغزات  
 الاستدانة للنية مع كل منهما بعد الاقامة اي وكل كلام غير جازع بعد الاقامة  
 كونه بهذا كونه ودليل الكبر في النقل عن اهل البيت عليهم السلام وبعضهم يرى استحباب  
 ضم اللفظ الى القصد لان فيه زيادة على قبضا عطف بالصواب وهو ضعيف  
 لان المستبعد للتوابع بل مقتول عن صاحب الشرع وهو ضعف في كيف لم ينقل عن  
 احدنا سلف الصالح انما تنفذ بالنية ولا الامر حتى لم ينقل لنية صفة مخصوصة وانما تنفذ  
 العلم ذلك بانظارهم وكيف يجوزون عنه كمال استحبابه وبعض اهل البيت ان النية

ايراد



يجري فيها احكام الحجة وجعل الجواب حيث يحذر القصد من ذلك اللفظ والمحرر حيث  
 ينافيه وهذا من غايط هذا الشرح الفاضل  
 والفاعل الخثار الى ايقاع فعل على وجه مخصوص يوثق على اللفظ بلطف يوافي ذلك  
 المقصد بل يكون الارادة القليلة متوقفة على فعل الانسان ولا يحيد الشيطان بعض اهل  
 الوسواس من قد استعبد سم واثراهم حيث استوفى نفوسهم الاستغناء باللفظ كمن في  
 التغيير منه ان من الوسواس الشيطان الذي قد ادر احد بالاستغناء منها وانما كانت  
 السنة المطهرة بالبين منها وتخل بده تجوزة سافاة اللفظ القصد على الصريح مما يقتضيه  
 بقية الى امر من الامور بلطف بلبانه او تخط غير الا ما ذكرناه من الوسواس الشيطانية  
 ويدين هذا الشرح بعد ان على الوسواس له ثم لا يبالى اصحابا مخطا  
 ابدال الصيغة اي بصيغة اخرى بطلت تلك الصيغة الماثية بها من ثم انما الضمير في بطلت  
 بطل اي بطل كغيره  
 مقارنتها اي اليكسرة النخوة او اليكسرة  
 بطل اي اليكسرة اي بطلت بطلت اي بصورة الاستغناء لان حرفة الاستغناء اذا  
 انضمت الى حرفة الاستغناء ثم سهل صار حرفة ممدودة بهذا الله وظاهر كلام المصنف  
 البطلان به مطلقا اذا قصد الاستغناء فظاهر واما اذا لم يقصد فمردود عن صيغة  
 الاجابة ويختل ضعيفا لعدم لانه كما سماع الحركة واخر بقره فلو لم يرد استغناء لانه في  
 الذي بين اللام والهاء فانه لا يطل وان كره وانما كان قوله فلو لم اختر اذا علمه لانه في

قوله

في الوسواس

قوله البيان لما ذكره قبله وهذا هو في ملوك  
 لوذا كبر اي الشيخ فقه البهاء  
 بحيث صارت الفا قال الكبار فانه جمع كبر نفع الكاف والباء وهو الطبل بوجه واحد  
 ولا فرق في البطلان بين ان يقصد ذلك او لا كما قلنا فيما قبل  
 التخيير بطل اي بطل كغيره ولا يعترض ما ترجم اليكسرة النخوة فمقتضى الضمير  
 تانيث الضمير لانهم نضوا الى ان الشئ الواحد اذا جبر عنه بلفظين احدهما ذكره والآخر  
 موش يباد الضمير الى احدهما بتاويل الاخر كما نقل من قوله فلان ما يشك في  
 بتاويل حقيقته تقدير كما في الاصم ونحوه  
 كباقي الاذكار اي كما ان  
 باقي الاذكار كذلك وفيه ما يثبت ان احدهما التمثيل والتشبيه والاخرى فانه حكم  
 باقي الاذكار بحيث نفى عن التوضيح بيان حكمها وهذا من بضع الكلام وحسنه  
 قطع الحرفة من الله اكبر اما حرفة اكبر فلا اشكال في وجوب قطعها لانها في الاصل حرفة  
 قطع اما حرفة اسفلها وان كانت في الاصل حرفة وصل سقط في الدرع الا انها لا لزوم  
 مع اللام كونها عوضا عن حرفة الاله المحذوفه تشبهت الجري في زقطها نظرا الى ما صار  
 اليه ووصلها نظرا الى اصلها نص على علمه العديته ولذلك باشر بحرف الراء فيقول  
 يا اسمع اشياء عني غير من نظاركم واذا جازا الدار ان الحرفة والمنقول من صاحب  
 الشرح القطع عين لوجوب التاويل به وكقوله هم صلوا كما رايتوني اصابني وانما قلنا ان المنقول  
 من صاحب الشرح قطعها لان وصلها يتوقف على لا يان بلطف قبلها ليس الا اليه ولم

قد انشد على الوصل باو  
 لفظ الفقيه  
 فانه السبيل



ينقل عنه صم ولا عن غيره من السلف المتلف بها فلو تلفت مستلفا بالنية وجب العطف فلو  
 وحصل لم يخرج من لفظة المنقول وما يمكن من بعض الاحباب من تجزئ لا من ردودها بل  
 فلو وصلها اي على تقدير التلفظ بالثواب جميعا في ذلك المراتب ما لم يكن متواترا وقد  
 حصر بعضهم التواتر في التواتر السبع المشهور وجوز الحصر الى العشرة باضافة قراءة  
 الى جعفر ويعقوب وخلف لانها متواترة ولا بأس بطلانها عود  
 الضمير الى التواتر لانها المحدث عنه وكذا تبطل الصلوة ان كان عاددا  
 فلو سكت طويلا يهيم من قوله فلو سكت طويلا انه لو سكت غير طويل لا يبطل وهو كذلك  
 يكن سكوته بنية القطع لقراءة الاستدراك ولا فرق بين سبب القراءة والصلوة والمراد  
 الطويل يخرج به عن كونه قاربا فيبطل به القراءة وان كان سهوا ولو خرج به عن كونه  
 مصليا ايض بطلت الصلوة والحكم في الطول وعده هو المعروف  
 عندنا في المسئلة الثانية خاصة على نظم وقوله بطلت جوابا للمسلمين مع الضمير  
 فيه يحتمل عوده الى القراءة وهو المبني على الصلوة واما ما كان يلزم الاعتراف بالاول  
 فلا من قرأه فلهذا ما غيرنا نيبا تبطل قراءته على اللاحق وفاقا للجمع انه يهيم  
 قوله عدا عدم البطلان الا ان يحمل على احتيا عدم البطلان منها وفاقا للمبطل وانما  
 فانما سكت الطويل جدا تبطل للصلوة كما ان قراءة غير واحد تبطلها ايض فلا  
 معنى لتحصيل البطلان بالقراءة الا ان يقال بطلانها لا يفسد بطلان الصلوة والمراد بسكوته

عبارة  
 من المتن

شرح المتن

الطويل

الطويل يخرج به عن كونه قاربا لمصليا واما الثاني فلعدم صحته بالنسبة الى السكوت  
 الطويل الثاني للقراءة دون الصلوة اذ لا تبطل به الصلوة وبما الجملة فالعبارة  
 ليست بتلك الشديدة ويجب ان يستثنى من قوله غير الحمد عند العطف وتسميت  
 العاطس والرد عليه والسؤال الى الرحمة عند ايها والاستعاذه من النعمة عند ايها  
 والمعداء السابغ ورد التحية ويمكن الحاشي يتيسر غير شيع وخوفه لا طلاق الاضحية  
 تجزئيه والعدم لا شاعا التخصيص عليه على افر كلمة اي على افر كلمة من الجملة  
 ان اراد الوقوف وقوله حافظا على النظم حال تركه لان لمعاثا لوقف على  
 افر كلمة كما يحصل الحافظ على نظم القرآن ومثله زيد او كعطوف فان الابوة فيصير  
 فلو وقف بيان المحرز قوله على افر كلمة هذا حذر زرع شين احدهما الوقف  
 في اثناء الكلمة الثاني الوقف على كل كلمة بحيث يحل بنظم القراءة واتصالها وقصير  
 كما سماه العدد ويستفاد من قوله افر بحيث يحل بالنظم انه لو وقف على كل كلمتين بحيث  
 يحل بالنظم او في اثناء الجملة الواحدة داخل لم يصح قراءته وتبطل صلوة ان تعد ذلك  
 بطلت اي القراءة والصلوة ان تعد والانتار كما على وجه التفسير  
 للرجل اي واجب بخلاف المرأة عند تقييد عليها جهر ولا احتيا  
 في الجهرية لا ان يسمعها اجنبى فغير الجهر فلو جهرت والحال هذه عالمة فالنظم بطلان  
 صلواتها لتحقيق البين في العبارة ولو اتفق سماعه جهر فلا بطلان والاحتيا المشكل في نظم



مراخذها بحكم الربط والمراد معا حياطينا فيتعين الجهر في السمع اجنبي وحسب كمال  
 يصلح لذلك فان تقدير تعين الاخفاث فظا عبارة المصاحف انما كالمروءة  
 مطلقا اي للرجل وغيره والسر والاقبل السر على تقدير المضاف وانما  
 عمله هو ضعف في التباس وتلخيص الاستعمال والاستيعاب والسر بالرفع على ايدي  
 وما بعده جبره لان المقصود ضبط اقل السر مخزن عنه صيرت النفس لعدم اخف  
 الاسماع بالسر بل يصدق على الجهر المضاف والمحقق وان الجهر والسر مخزن  
 متباينان تباينا كليما فلا يصدق اقل الجهر كالأخفاث كما لم يتعارف خلافا  
 لبعض الاصحاب والابا جازت التواء بما تصادف عليه في كل من الصلوات الجهر  
 والاخفاث فيسرد هرياني التخصيص الثابت من طرق الاصحاب وقول المص وقل الجهر  
 الى ان لم يرد به اسماء التريب مطلقا بل هو صدق اسم الجهر عرفا وما قوله والسر الى ان  
 الى الرد على انفسه في اي على ابن جعفر عن اخيه موسى لا بأس ان يحرك لسانه فيسمع  
 توها لان الشئ محل هذه على من كان مع قوم متفهم  
 اليه والعامل فيه المصدر اي حاله في صحتها والاعتقاد متعلق بكل من الجهر  
 والاخفاث اي وان لم يكن الغير صحي تريبا بان اتفيا معا واحدهما فقط بالنسبة  
 الى الجهر او لم يكن المصداق صحيحا بالنسبة الى الجهر او لم يكن انهم هناك غير بالكلية  
 بقدر وجوده منصف بالوصفين وفيه مندرجة في قوله والاعتقاد لان اتفيا  
 الوصفين

قد يكون لاشاء المتصرف بها فان السابغة لا يتبدل صدق الموضع كما هو مبين في  
 موضعه فلو عكس هذا بطل كذا في نسخة التي بخط ولد المص والحق انه لا يعني  
 لتذكير الضمير لان تكلف اعادته الى الفعل الثاني - ثم عدم بطلان ان  
 وليس بجيد بل يطل لتحقق التني الى الالف عن الفاء لكونه متوقفا وكانه نظر الى  
 على قصد رجوعه الى الصلوة مستقيم اذ لم يجر لها ذكر في هذا البحث ولا في غيره  
 اختلاف يرجح ان الفاء غير ما يري في ان ما قبله من الضماير في هذه البحث  
 عائدة الى الفاء كما قد ساءه وقوله ونا يسا يعيد على الترتيب يقتضي وجوب  
 اعادة الجدايف وتصرجه في غير هذه الرسا والمعتد البناء فيقتصر على اعادته  
 بطلت اي فوائده فيعيد في اخل سميتها ان لم يتغير وكذا لا يلزم  
 وان تعد بطلت الصلوة لتحقق التني ولو زن بطلت بل الكراية في  
 وفي حكم القرآن تكرار الحمد والسورة وهذا في غير الضمير والام تشرح واليقيل ولا يك  
 فخرت من طرف الاصحاب انهم حكم سورتين وكذا تكرار السبله ومراعاة  
 المصنف وضيمته الثالث منهن الى معلوماتها بناء على وجوب السورة  
 فلو بعض اختيارا بينهم منه جواز التبعض في المضطرب في العاكة وليس كذلك اما نظر  
 فيجوز تبعض الصورة والانتصار على العاكة ايضا ان دعت الضرورة اليه ومن  
 الضرورة الخوف المرض الذي يشهد والحاجة المضطربة فيكون الغرم او الرقة او زوم

ع



المشقة بمجانها وليس من اجل بل في العلم وحين الوقت فالبدل من ذكر السجدة بقدر  
سورة كالفاتحة بطلت اي القراءة والصلوة ان تعد

غير غريم ولا يفوت الوقت بقراءة تمامها ثم عاود اطلقت صلوة للذين في انبياء  
العدد الا في الغزاة اذا لم يذكر حتى تجاوز محل الموضع فيومهم وبعثهم ثم يقضى بعد الصلوة  
العقد انما قلوا ابتداء بالبسملة بغير عاود اطلقت صلوة وانما يبعد

ولزم السورة اما بالنذر او شبهه اذا لم يناف الا في الصلاة بغير عاود وقت الوقت  
لانها ان السورة فان عارضه احد فلا بد من التيقين ومن مواضع اللزوم ما اذا اضاف  
الوقت لا عن الضرورة مثل سورة الكور وما اذا لم يكن حافظا الا سورة واحدة

وما يستقطم التيقين سوى ذلك عينا وكورة بخصوصها ولو في بعض المواضع فيسقط التيقين  
في تلك الفريضة وسنة سورة معينة من اهل الصلوة على ان يظاهر فيها ان البسملة قبل الصلوة

اثنان والفرق ان الصلوة محل التيقين ولو شك في اثناء السورة بل سبيلها فاصدا لم  
يلتفت لغوات طويوت عن القول بان ان شك في ابعاض القراءة يعيد المشكوك فيه بالم

يركع وجوب الا بآذنه من عدم الاستحسان من السورة الى اي من السورة المعصية  
بالبسملة والاشهر في عبارات الاصحاب عدم اشتراط الجواز في النقص بل يكفي بوجه  
ونها في غير التوحيد والحدس في البسملة بغير اشتراط الجواز في النقص بل يكفي بوجه  
بوعلى اشتراط الجواز والنصف لان نقصه عدم اشتراط الجواز في النقص بل يكفي بوجه

اعتبار

لام التعريف بخوالمور باصغرية وفعل الرجل كذا الاول للجنس والثاني  
للعهدا قول اللامات ثلاثية اقسام ساكنة ومفوحة ومكسورة

السكنة واحدة والمفوحة اربعة والمكسورة واحدة ايضا فلا صر

التعريف اما للجنس بخوالمور باصغرية اي حقيقة المور اعني تبيين معانيه

وتقوئها انما يتحقق باصغر في وجهها القليل والساكن لان احدها متسا

المعاني والآخر مطرفها واما للعهد بخوالمور كذا اي الرجل المعهود

والهمزة قبلها عند سبويه للموصل ولذلك تسقط في الرفع وقال الشار

ان الهمزة واللام تفيدان معا التعريف فالهمزة قطعية والسقوط في

الرفع انما هو للحقة فانما كثرة الاستعمال واللام القسم في نحو والله

لا افعلن والموطئة له في نحو والله لي اكوننك لا قسم

حي التي تدخل على جوابه واللام الموطئة له هي التي تدخل على حرف

الشرط في مدد قسم لفظا كما في انكسار او لغة كما في قوله تعالى

لام التعريف

لام القسم واللام الموطئة



أخروا لا يخرجون منهم فان التقدير والله لكن أخروا وسبب الموطنة  
أي المصيبة من قولهم وطبة أي هيئته لمصفا الجوارح ليعلم ولدان  
على أنه لا الشرط ولا لم لو وكولا ويجوز حذفها مثاله قوله تعالى  
لو كان فيها الهة إلا الله لفسدنا ولو لا فضل الله عليكم ورحمته  
لكنتم من الخاسرين وهي بمنزلة الفاء في جوابي لا يربط بالشرط ويجوز  
حذفها إذا عرفت لقوله تعالى لو نشاء جعلناء أجاجا أي نجدا  
ولام الامر متكى عند واو العطف وفاوه مثاله قوله تعالى  
فلست بحبيبا وليومئذ ولام الابتداء في لونه قائم وأنه لا يجب  
وفايدتها ناكيد مضمون الجملة التي دخلت عليها وتلك الجملة أما  
اسمية أو فعلية وفعلها مضارع نحو أنه كيد هب تار التفت  
السائكة هي التي لحقت أو آخر الأفعال الماضية نحو ضربت للابان  
من قول الامويان الفاعل ميمون وبجوز يا كيد عند ملاقات السائكة

أما سكنت لأنها مبنية والاصل في البناء الساكن التوّن الموكدة  
لا يوكدة بما لا المستقبل الذي فيه معنى الطلب أما اشتراط الطلب  
في دخولها لأن الناكية أما بنا سب كلاما يتوصل به إلى محصل المطر  
وأما اشتراط الاستقبال لأن الطلب لا يكون إلا فيه فلا يوكدة إلا في  
الحال بل يوكدة المستقبل والامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض نحو  
والله لا فتان وأفرق ولا يخرجني وهل تذهبن والآن تزن وليكن محقق  
والخفيفة تقع حيث تقع الثقيلة إلا في فعل الاثنين وعي  
المؤنث لاجتماع الساكنين على غير حدة هذه التوّن أما خفيفة  
سائكة أو ثقيلة مفتوحة مشددة وانما مباحثها مذكورة  
في التفسير وقد شرحناها في مترجها هار السك تزد في كل  
متمم في حركته غير إعرابه للوقف خاصة نحومة وصيغته وكما  
وسل ولا يكون إلا سائكة في كل ما نحن إنما نختص هذه



العاء بالمتني لأن الحاجة إلى بيان حركه المتني أشد منها إلى بيان حركه  
 المعرب لأن الأعراب على عليه ما قبله بخلاف البناء وأصحت  
 بحال الوقف لأن انشاء الحركه أعما هو فيها اعلم أن المتصف  
 لم يذكر بعض اصناف الحروف كالستون والقي التاني وثالثه المتحركة  
 وشين الوقف وسينه حروف الانكار وحروف التذكير فكانه اقتصر في  
 الستون على ما ذكره عند ذكر خواص الاسم وفي باقي التاني وثالثه على  
 زوني الموصلة وترى الجواق لفظة فائدة مما ومع ذلك فلا بأس بأن يثبت  
 الياء بالمتني كما بينا من البيان فاقول الستون على خمسة اقسام ستون كان  
 وهو الذي يدل على ما كان مدخوله في الاسمية كزبد وستون التكرار هو  
 الذي يعرف بين المعرفة والتكرار كصيه وميه وستون المقابلة هو  
 الذي يقابل نون جمع مذكوره لتمام الجملة وستون الجمع هو الذي  
 يقابل نون جمع المذكر المنفرد عن الغرض عن الخصائص اليه كـ مـ فـ

الاول بل بعد اقوالنا فلا نعلم استظهارا بالاعلى فكيف لم  
 يصح خلافا لمرئض وابن اديس ولا يجب لكن يجب  
 خبر الرقيقين لا خلاف بين العديني وجوب غسل الرقيقين الا من شذ من العامة انما الخلاف  
 ان غسلاهما بل وجوبه ثبوت وجوب غسل اليدين لانه من باب ما لا يتم الواجب  
 الا به كغسل خبر من الرأس مع الوجه وستره واما عند العورة ووصل اليه  
 الواجب ام وجوبه ثابت باصل الشرح كغسل البدن ويظهر فائدة الخلاف  
 في وجوب غسل خبره عند العورة في الرقيق وغسل رأسه عند العورة وقطعت  
 اليدين من غسل الرقيق فغل الثاني يجب فيها وعلى الاول لا وجوب القولين على ان الى  
 في قوله وعدا الى المرافق بل في ثلاثها ام لمعنى مع يخرج على الاول لا وجوب  
 الثاني الثاني اذا عرفت ذلك فاعلم ان مع في العبارة ادق من لفظ من لان  
 المصطلح قال الثاني في هذه المسائل من الموجد بخط ولده لفظ من  
 والشعر وغسل هذا القسم وكونه الصم من طرد اصبح ولحم تحت الرقيق ويدناه  
 تحتة ونحو ذلك والفريق بين شعر اليدين والوجه انتقال الحكم الى شعره باعتبار  
 وقوع الموازنة بخلاف اليدين مقدم شعر الرأس المراد بالخصف المقصود  
 وهو الذي لا يخرج بالمدعية او حكما وذلك ان الشعر والارض فان كل  
 منهما سم كان باصية مستويا لفظه فلا يحكى الاغصان على ازايله لا يحدود

في المرافق











في عقولنا صورة انسان  
وحي يعبر عنه بالانسان وربما  
يكصل منه شيء

تحيون يا افراسيه

يستقيم اذ ينظر معه الصورة بالكلية ولا يلزم له سجود السهو خاص  
عصره المصنف في اثنا عشر درجاً ان الشك بين الاثنين فما دونه بطل كما هو ظاهر  
الى الكلام عليه وبين الاثنين فما دونه الجنس من صورته احدى عشرة صورة اودع  
المصنف كل صورة منها في موضع وذلك لان تعلق الشك بالاثنتين فما زاد الى  
الجنس ما ان يكون ثنائياً وهو ست صور او ثلاثياً وهو اربع اذ رباعياً و  
هو واحدة تفصيلها الست اثنائية الشك بين الاثنين والثلاث  
بين الاثنين والاربع بين الاثنين والجنس بين الشك والثلاث  
بين الثلاث والجنس بين الاربع والجنس ثم الاربع والثلاث بين  
الاثنين والثلاث والاربع بين الاثنين والجنس بين الثلاث والاربع والجنس  
بين الاثنين والاربع والجنس بين الاثنين والثلاث والاربع والجنس بين الاثنين  
والرابعة الخ ادي عشر بين الاثنين والثلاث والاربع والجنس بين الاثنين  
شبه صورة ذكرها المصنف والابن اثينا في شرحه ذكره تعلق الشك بالثلاث  
على سبيل الجمال ولم يتعرض لتفصيلها كما اذ لم يرد بها نص بخلاف تعلقه  
بالثنائية يعني تقدير الربطان ان تعلق الشك بالثلاث وعلى الصحيح فلما انشأ  
على التاكيد وهو ظاهر او اطلاقها بما يتعلق بالجنس مع غيره من سائر بطريق التقييد  
ففي غير التفصيل صوراً وهي زيادة على تقدمه



اربع ثمانية وست ثلاثية واربع رابعة واحدة فمساوية

الركعة من الاثنين واست بين السبت والست بين الارب  
واست بين الخمس والست ثم السبت والاربع  
والثلاث والست بين الاثنين والارب والست  
والخمس والست بين الثلاث والارب والست  
والخمس والست بين الارب والخمس والست  
بين الاثنين والارب والخمس والست  
الطهارة الخامسة بين الاثنين والثلاث والارب والخمس والست  
ست وعشرون صورة في كل واحدة منها ست صور لان عدد اركانها ان  
يكون بعد اكمال السجدة او قبل رفع الرأس من الشائبة او قبلها بعد الركوع و  
قبل رفع الرأس او بعد التواء قبل الركوع سواء اتى يسير او لم يات بعد الركوع لا  
اوتي الشائبة او قبلها وقد استكمل القيام او في اثنائه والحاصل من ضربها  
ست وعشرون مائة وارب وعشرون صورة تظهر باقيا تامل وقد  
اشد المصنف احكام الجميع هناك بعضها اجالا وبعضها ولكن ليس بها فيقول انك  
بين الخمس والست سقط اجماعا لثقت الزيادة الا اذا كان قبل الركوع فانه يرجع الى

الركعة

الركعة من الارب والخمس اذا لا اثر لزيادة القيام بمبدأ وكل موضع قبل الركعة  
اشترط اكمال الركعة اذ بدو نهايتها في الركعة في الايام وهو بطل عند الجملة  
كما حكاه في الذكر في الركعة في اختلاف فاكنت بعضهم الى الركوع بطلان حصول  
الركعة فوالله في المصنف في ظاهر كلامه بالسجود في الثانية وان لم يرفع وهو محتمل فعلى هذا  
يسقط من كل موضع قبل الركعة في بالاوليين سبع صور وفي ثمانية من سقط  
مائة وخمس صور وفي ثمانية من سقط اكمال السجدة تسقط ثمان من كل  
موضع من سقط من صور المباح في ذكر المصنف من غير ان ياتي بزيادة  
في الثاني احيانا المصنف يظهر من عبارة ثمان صور وعلى هذا  
يسقط خمسة عشر صورة فنسب المصنف ثمان وثلاثين صورة في كل ركعة  
الى مجموع بعد الركوع وخمس على المثنى وروى المصنف صور ثمان في الركعة  
من العاشرة والحادي عشر في اثنائه لا يغير بالترتيب في الاثنين والثلاث والحادي  
يعم ما ذكره المصنف في جميع صور ان في واحدة من كل من الثلاث والارب او  
الاثنين وكذا من الاثنين والثلاث والارب من الركعة على اقلها وفي جميع صور  
العاشرة او في ركعة القول في الحادي عشر وان لم يرفع فيه يسقط وجملة ذلك  
عندنا نفس وثلاثون بيان ثمان وعشرون احكاما في الركعة على اقلها  
في كل صورة صحيحة وستين فيكون صور ابطالان في الجميع في واحد وسبعين في الركعة



احدى مشايرع رستون وان في الثاني مشايرع ذلك ظاهر  
 بين الثالث والاربع  
 في جميع صورته مطلقا بعد الاكمال وقيل بعد السجدين ظاهرهما وتبين  
 تقدم اعتبار الرفع فهما لان اكاملهما انما يكون في وقت واحد في الثاني وان لم يرفع  
 ومرتفع ولا يرب انما احوط بكيتين جالسا على ركعتين من ركعتين  
 فليكون ان يصلي بهما ركعتين قدامه في المختلف في الظاهر لا يحاسب ان ظاهر الرواية  
 تشهد ثم مال الى الجزم نظر الى انها عرض عن الفاتحة وركعتين فكله انما هو من ثم ثم  
 بعض الاحكام الركعتين من قيام والوجه التحيز وهل يجب تقديم الركعتين من قيام كما يدل عليه  
 قول المعتمد فيهما انما يدل الركعتين من جلوس وسهولة الترتيب ثم في الرواية وبيانها  
 في كمال الشك في تقدم متعلق لان لا يصح اذ قد من اجزاء كل تقدير  
 اعمل تقدير بعضا من الشك في ظاهره واما على الواحد فلهذا اعتبار الزيادة بخلاف الواحد  
 الواحد تمام حسب تقدم الركعة كما ذهب اليه المعتمد بخلاف ظاهر الاحكام اذ لا تفاوت  
 وما وجد به الاول ضعيف وهذا عند كل راحة الاول احوط بين الاثنين والمجس  
 تعيينه بما بعد الاكمال الجزم في الاحتمال في الاحكام باطلا لانه كل موضع تولى الشك  
 فيه بالاولى قبل الاكمال بطل كما شهد في الذكر في الظاهر الاحكام  
 بين الثالث والخمس بعد الركعة احترز به عما كان الشك قبل الركعة فانها لا تبطل قطعا لا شيك  
 بين الاثنين والاربع فيقدم في قيامه ثم تشهد لمن لم يكن تشهدا ويسلم وتخطا ركعتين  
 قيام

اي الطائفة والكون في بعض النسخ بعد الثانية لفظه لانه لا يخرج عن الطائفة فيشهد  
 ولا حاجة اليه لان ذلك غير واجب في الرفع مطلقا بل هو جوه لفظ آخر والذي في المتن  
 المعينة هو هنا فائدة اعلم ان المقصود فيها سلف من الممارات في سبيل بطلان ليا  
 الى الفعل الثاني به ولم يسنه الى الصلوة مع ان بطلان الصلوة معا على السيرة  
 انه لو علم سلطان الصلوة كان غير صحيح وان خصه بحال المودع في الشياخ غير  
 معلوم حكمه فما ضيق الى الوهم اجزاء الفعل الثاني به على غرضه المعينة فلهذا  
 اسند البطلان الى الفعل والحق وبطلان الصلوة مع الهدار مطلقا في البعض كما  
 التهمة اذا فعلت على غرضه المعينة يعلم باذي التفات الذين اليه عريته كما  
 من ذكر الركوع والسجود وترتيبه وقد كان في من قوله اراءات المنقول وقد  
 ايجاب الترتيب هنا ولكنه عن ذكر الركوع والسجود عدم وجوبه وفيه اشكال  
 على وجوب الترتيب المخصوص راجع للمنقول ظاهر هذه العبارة ووجه الترتيب  
 بهذا اللفظ مع جواز ترك وحده لا ترك له وتبديل عبده ورسوله رسول الله هو  
 ظاهر ظاهر في الذكرى وحيه ابيان ذلك في درس انفس على ذكره هنا ولم يترخص بجوار الركوع  
 والتبديل في ظاهر الاحكام فخاصة الاجزاء لا اجزاء بالشهادتين وفي بعض ما كانا ولا  
 ارب في اجزاء كل منهما انما الكلام في ان هذه الزيادة بل يوصف بالوجوب لم يستجاب  
 الحق جوهها بخير من فعلها وتركها اعمالا لا اجبارا بحسب الامكان ولا يجوز للملك ان لا يجزئ



في بيان العمل والترك كانا الكيفيتين الاخيرتين للمساو وموافقا لما في كبر الشبهة  
 الرابع ثلث مرات وحقيق ذلك يثبت الى تحقيق الواجب المحيرون بيان ان الواجب  
 فيه وهو لا يمكن ما في كبر الشبهة في كل احد من جزئية من غير تفاد بين الاضغاث والاعمال  
 وفي ذلك نظر الى ان تعلق الخطاب بشيء انما هو المصلحة الكلية وهو بالبيان بعض الجزئيات  
 لتوقف الاشياء عليه اذ لا يمكن الخطاب وكل جزئية صلح لذلك لوجود المصلحة في صحة ذلك وانما ثبتت  
 اجزاء الفرد في الوجود اذ وجوده في دفع واحدة وهذا يظهر ان ما زاد على اصدق عليه  
 من سبب الركن والربط في الوجود موصوف بالوجوب بالعلم المذكور بشرط عدم تجاوز ذلك  
 اصابع فان لا يزيد غير شريع بين ما قد يقال بدل الشاهد اعلم او اسقط العطف  
 فقال بدل الشاهد ان هذا الشاهد يبرر او انظر الشاهد في كبر الشبهة او العطف عنه  
 فقال وانما قد اقول لم يجز جواب عن الجميع في عقد ذلك بطلان الصلوة على انظر على غير  
 المتقصد للبيان ولو عطفه متوقف على الكفاية بقوله وان هذا رسول الله اذا شهد  
 عيبه وروى ذلك ليس بجديد ان قد صرح في غير هذا الرسالة بعدم اجزائه والمخارج  
 التقليد باظهار الصيغة في وجوب احدى العبارتين ما اختار له من هاتين وجوب  
 التسليم باحدى العبارتين حكاه في الذكر كان المحقق في الدين بن سعيد واما في انكاره  
 في الذكر واما ان يجزى بانه لم يرد به خبر فنقول ولا نطق بمصنف مشهور سوى ذلك المحقق  
 قال هو

قوله في زمانه او قبله يسير لان بعض شراح رساله راوا ما اليه  
 وذكره رحمه الله حق فان الاجازة مصرية سديم السلام عليها وجعلها مع السلام  
 الاشارة الى الامة والملازمة ومخاربه التسليم بها واما المتقدمون بين الاصحاب  
 فكثير منهم سري استجاب التسليم بل اكثرهم صرحوا بتقديم السلام على التسليم  
 يرد وجوبه وتعيين له السلام عليكم وسري تقديم السلام عليها وجعلها مع  
 السلام المستحب وظهر احتياله في الذكر في الدروس ومعتد بها  
 استنادا الى الاخبار الصحيحة وفاقا لكثير اصحاب ولو قلنا بالوجوب  
 انفسنا على السلام عليكم واما السلام علينا فانما لوقى بها ثلها على قصد الاستحباب  
 الاولى الادلى اي السلام عليكم لا اتفاق على اجزائها بخلاف الثانية  
 بين كلمات اي على الوجه المنقول عرفت مع الاسكان موالاة فلو  
 كنت طويلا وفصل بينه بكلام اجنبى ولو ذكرنا بطلان بطلان صلوة ان قد على  
 القول بوجوب ذلك السلام فقال سلام عليكم اوجع الرضا وقال جاز  
 اسد او وحده كرات فقال ببركة وخوفه انما السلام الشريف في قوله  
 ورحمة وبركة بطلان فعله وصلواته اذ هذا الاستئناف على الوجه المشير  
 ولا يجب نية الخروج وجوب نية الخروج من الصلوة بالتسليم وعد سيا  
 على القول بوجوب التسليم من غير نية الى التسليم بل خرج من التسليم من غير



عنه شيئا انما فيها فلا بد من نية لا فائدة بها ابطال صلوة وعبادة  
 بلثاني والمعتد بحري عدم الوجوب وان كان الاخر فعلها ويحيط فلا بد منها  
 قصد الوجوب والقرينة وكما على الظاهر فلم يجز ان يخلو بطلان الصلوة عند  
 المص ان تقدم ولا استينافه على الوجه المعتبر ويجب فيها فعل ما يريد واجبات  
 التشهد واحد على تقدم ركعة التسليم ايضا احد وثلاثون تفصيلها ان التسليم  
 سبعة وفي الترتيب احدى وعشرين في القراءة سبعة عشر في القيام اربعة عشر في الركوع تسعة  
 في السجود اربعة عشر اربعة وثلاثون وذلك لستود واجباته لا الاستغناء  
 وواجباته اكثر من ذلك سبعة عشر تسعة وثلاثون ولذلك تسقط واجبات  
 السورة ويمتنع تقديم الحمد على السورة وحده السورة كونها سورة  
 عزيمة المقصد بالبسملة الى سورة معينة عدم الاشكال من السورة الى غير  
 الى غير ما الى اثنا وثلاثون اما وذلك بسقوط بقية واجبات القراءة من تسعة وثلاثين  
 وبما حده احتساب واجبات التسليم بها وهي اربعة عشر مشار إليها بقرينة اعتبارها  
 مرايا بالهيئة اجزاء ثمانية وثلاثون باضافه واجبات التشهد التسليم بها  
 عشر الى اجبت في الركعة وثمانية مائة واحد وسبعون وذلك باضافه واجبات  
 التشهد الاخر وهي تسعة واجبات الركعات ثمانية وثلاثون الى ثمانية وثلاثين  
 مائة اثنان وثمانون باضافه تسعة وثلاثين الى تقدم تسعة وثلاثين

في القراءة واجب لا غير يسمى القيام الذي سرع عنه وبطلان الركعة والقيام من الركعة  
 لا غير من الفرض مستحق كما وان كان الشرط الشرعي فان قلت القيام الذي  
 عنه هو القيام في القراءة فكيف تقدمه ركعة واجبا لا غير قلت ليس كذلك بل  
 القيام في القراءة هو الواجب وما صدق عليه الاسم بالركن فالواجب هو الكلي والركن  
 هو الاكلي فان قام في مجموع القراءة وصف ذلك بالركنة لا يتبين بل لا  
 الزد اكمل من اذا اكل الكلي الموصوف بالركنة وان كان غير مفيد القراءة او غير مفيد  
 وحصل سمي القيام كقراءة الركن بخلاف ما لو سمي من اصل القيام ايضا وبما يشبه  
 بالركنة من الزوال الى العذر بان الواجب الكلي الركن والا الكلي وهو  
 ما صدق عليه الاسم والركن لا يشكل في ركعتيهما بالسجود فالركن فيه عند عامة  
 الاصحاب مجموع السجدين ويكفي عن اثنائي تخيل القول بان الاطلاق بالسجدة  
 سها مبطل لاستلزامه الاطلاق بالركن لان الاطلاق بالهيئة لم يكن محققا بجزء  
 اجزاءها في رواية المعلى ما يشهد له والاكبر على ان المبطل انما هو الاطلاق بمجموعها  
 سها واجاب بعضهم عن اصحابنا ان مقتضى الاطلاق هو الاطلاق في الاجزاء لا بالاجزاء  
 ولان الراضل بموضع من اجزاء السجود لم يطل الصلوة وبقيته فلو كان المبطل هو  
 الجميع لم يجمع بين القول بركعتيهما معا وانما لم يزل الاطلاق لبعينه لبقاء اسمي السجود  
 منه واجاب في الذكر بان الركن هو سمي السجود وهو الاكلي لا مجموعها وهو صادق



مع الواحدة وهذا ان لم يرد على اقل من اربعة رطلين  
 السجدة الواحدة لصديق السجود عليه الحكم بكنيته الا ان يثبت عدم  
 ابطال البعض فيرثا فلهذا يلزم عدم كونه الا بطلان زيادة وهو في تفسيره انما  
 امار واية المدي في ضعيفه قطعا اي الثاني عددا وهو كالحديث والاشهاد  
 والعقل الكثير لو ذكر بعد الثاني عددا هو كالكلام فالاصح عدم ابطالان بكلام  
 من العبارة لانه حكم ان يفيدها او للحال تقديره والحال انه لم يفيدها  
 الرابعة ويحكم منه انه لو فقدت في الرابعة بتدوير الشهد لم تبطل صلوة وهو  
 كثير من الاصحاب في بعضهم يعتبر الشهد في الرابعة والاضلال بابتداء عقود  
 لانه مذنب عنده وهذا واضح والاكثر ان اطلقوا البطلان بتحقيق الزيادة المتأخر  
 وثبتت البراءة بمنزلة الصلوة والنقص من المائتين فلهذا والاصح ان يفيدها  
 الاول ان يفيدها الحكم الى غير الرابعة التي هي مورد النقص في اعتبار فعل الشهد  
 والقول بذهب التمسك ان يفيدها لانها مورد زيادة ركنه فلهذا  
 الى ازيد منها او ان يفيدها قبل الركن فيكون ذلك ايضا عدم حفظ الاربعين  
 وبما ثبت على كثير من الركنين في المسلم وبين ما تقدم في الحاشية ان من جاز بعض  
 الركنين عام ونقصه في غير ما لو كانت غير كمال الركنين بين هذه وبين  
 ما ذكره من ان المذكور هناك الركن في الاولين والكنية في الثاني لاقتضاها

وتكافؤهما

سج

وتكافؤهما بحيث وان يكون قد صلى ركعة وان يكون صلى اثنتين او سجدة وسجدة  
 عدم حفظ الاربعين وحصل شئ منها لم يثبت به كونه لا لازمه لانه اذا اعتقد  
 بها بالكلية ومن توهم لزومها لانه نقط غلط وبما بين الركنين في المائتين  
 الركن بين هذه وبين ما ذكر في الحاشية فلهذا رخصا لا شرا لانه في سلب اعتقاد  
 غير ان الموضوع مختلف لان موضوع تلك الركعات موضوع هذه الركعات الاول واحد  
 غير لا فرق في حكم الاول ما بين عن ذكر حكم هذه بعد ذكر الاول في غاية الظهور فاما في  
 النقص على كل سنة فغير صحيح الا ترى انه واجب في كل ركعة عريضة ومروا  
 ثم عدد كل بعينه واجبا في ذكر السجود وحده ظهر حكمه بعد بيان حكم ذكر الركعة  
 والتبيين في مثل ذلك مما هو متقرر لانها والجمل يعايد العلماء في بيان الاحكام  
 ايقاعا قبل الوقت سواء كان عامدا او ماسيا بالامارات الوقت او ماسيا للوقت  
 فلهذا عدم ظهوره بالبال حال الصلوة اذ جاء بها بالوقت او بالحكم او طائفا فورا اذا  
 وقعت جميعا خارج الوقت في الاخر فقط ايقاعا في مكان يايها المائتين  
 ايقاعا في مكان كغيره وتحقق ذلك بجناسه بوضع الجبهة مطلقا وغيره اذ اقررت كجائزته  
 الى المصلي او نحو ذلك وكانت النجاسة غير معفو عنها وكذا ايقاعا في موضع نجاسة غير  
 معفو عنها ممكنة اذ انتهوا لولا بدال الثوب وان يكون عالما بالنجاسة حال الصلوة او  
 قبلها وان لم يكن في النجاسة فانه يجب عليه الامانة في ذلك كله سواء في الوقت ام خرج على



الاصح في الناحية وكونها بالانجاست في وجوب الاعادة في الوقت قولان اقربهما  
 الوجوب حكم نجاست البدن حكم نجاست الثوب سواء ومن المناياث اثنا عشر  
 مكان معصوب او ثوب معصوب ان كان عالما بالغصب طالع الصلوة ولو علم قبلها ثم  
 نسي فقولان اقربهما عدم الاعادة واحوطها الاعادة في الوقت فتقول المصباح تقدم  
 علمه بذلك فيبقى كل من سأل عن نجاسته والغصب وهو يشمل ما طالع له لا يحسب ان ما سأل  
 الغصب لا يجب عليه الاعادة خارج الوقت اجاب ولا في الوقت وبهم من تيد تقدم العلم  
 عدم اعادة الجاهل مطلقا وتعرف ان النجاسة وضارة ويستفاد من اطلاق عدم العلم ان  
 بين كون المعصوب هو السائر او غيره وقوله وكذا البدن معطوف على ابتداء است  
 والمشببه في ذلك اعني النجاسة رايه بهذا هو حكم النجاست المكان والثوب المتقدم  
 ان نجاسته البدن من انية الصلوة تقدم العلم كاني نجاسته الثوب المكان سواء  
 وربما توه بعض الناصرين ان المشبه بجميع حكم النجاست والغصب ويشمل معصبة البدن  
 اذا شترت والعبء اذا اتى والذي وقع في هذا الوهم اطلاق التشبيه بعد ذكر المثلين  
 والذي حمل المص على ذلك كما سببه بان معصبة البدن غير مقصور على صلح لبس في الزوجه  
 ليس كما لا يغير العبد وان كان ملكا لغيره الا ان الغصب نسبة تيمم على غاصبا وخصوا  
 منه وكونه الاخر كما توه لم يحث صلوة اخر الوقت لكن فيها اجاما لمحق ادي  
 مضيق اي ما مرر باداء اليه كانه اذا اطلبها المالك في غير وجهه والدين الماسر

برأيه

حكم السفر وتوال المع والجر والسبحر هل ان يكون استثناء مقفلا ما قبله ما يسا  
 من ان الجاهل بالحكم عام لبثوث قصده فيكون داخل في ما قبل الاستثناء  
 ولانه لكن اي فائدة في قوله بعد فيعذر الجاهل فيها لانه على تقدير اتصال الاستثناء  
 للعادة الى ان يصح بذلك ولا يستقيم حمل الاستثناء منقطعاً فيكون يتقدر لكن  
 الجهر والسبحر يعذر الجاهل فيها لان المنقطع فيها لا يكون مستثنى منه داخل في  
 منه ويجاب عنه بان الاستثناء مقفلا وانما اتى بقوله فيعذر الجاهل لانه لو لم يعذر  
 المعنى من حيث ان الاستثناء ٩٩ الى على العذر في الجاهل والسرح مطلقا كجاهل الحكم  
 وغيره وهو فاسد وما علم ان بين جلال الحكم وجاهل الاصل فحقا ان جاهل الحكم  
 هو الجاهل بما اقتضاه الخطاب من وجوب او حرمة من المترك او المباح كما لا  
 اخل بالقراءة في الصلوة جهله بوجوبها اذ يحكم في جهله بالتحريم وجاهل كمال  
 هو الجاهل بتعلق الوجوب او الحرمة كالجاهل يكون الجدل يتي او كون الخاتم  
 ذهباً وحكم الادل الاعادة فيما صعدا الموضوعين الى العين واما الثاني فمضاهي  
 الوجوب اذا انيط بوصف فرائع من التاثير على المطلوب شرعا بالكلية كاست  
 الماء وكونه مضاهي في الجلال كالعامة في وجوب الاعادة وان لم يكن فوالصفت  
 المصطط به ما ناهي التاثير الشرعي بالكلية فان كل ذلك الاصل وجب الاخذ بال  
 المنصوبه شرعا لانه حكم اني مع تيقن نصيب على ما يستفاد جهله لم ياضه بالكلية

الفرق بين جاهل  
 الحكم وجاهل الاصل  
 المميز بينهما في  
 جهله بالكلية

هذا هو الحكم  
 الجاهل بالكلية



كذا في الجمل فان علته في كل واحد من يسهل وكونه مأكول اللحم وعلاته للجبال اعتبارا  
 وكون الثوب من جنس واحد فيكون المصداق في حكمه كذا في كل واحد من يسهل وكونه مأكول اللحم وعلاته للجبال اعتبارا  
 وان ظهرت الجملة وان لم يكن الوصف خلف الامل كما باقية الماء والثوب المكنون ولها في  
 الاخيرين فلا عا دة على الجبال اما مطلقا او خارج الوقت على احكامها في الجناس ومن هذا  
 يعلم حكم الحر اذا علق بوصف لانها تترك الجوب بيان حكمه في جنسها  
 بعد الاخران في سائر المشرق والمغرب والخرافه بطله ولاش على غير المبدأ  
 زيادة واجب فعلا لا يفيان في زيادة الظاهريه في غير بطله في الحرم بها عن كونه مصليا  
 عقص ثوبه وهو جدي وسطا راس وشده والحكم حره او كراهية محضه  
 بالرجال فلاش على النساء على خلاف بينهما الا في الكراهية بينهما الا ان يفتي  
 الواجب في زمان لذلك ابطال بطله اي مع الحمد وغيره في التوليد على  
 السجود على جميع الصلوة بل هو شرط مطلقا في كون المصل في ركعة والحق في شرط  
 في الصلوة فاصل السجود فلو انكشف عورته في الصلوة ولم يعلل ذلك عليه واختار الشيخ  
 وفيما تقدم المص في الدرر وهو روي عن علي بن جعفر عن اخيه موسى عليه السلام ان  
 يجب على المص في الركعة العلم وطعنا فلو انك حيا بطلت الفاضلة  
 البين المتقدمة على الصلوة والمنافيات الخمسة والاشياء التي لا بد منها في الشريعة  
 الحقة بل في المعرفة بحيث متى غفل الحكم منها عرف وقد ذكره

سنه

في الرباعيات ثلث سماء وثلاثين في الثانية والثمانية مائة  
 وبلغ ذلك في كل واحد من سماء سماء وذلك لسقطا واخرار  
 ومن كل منها ثلثه واربعة في كل بيان واحد وستون وللصبيح  
 في ذلك لسقطا بغيره واربعة في التواء من الركعات الا في واحد من سبع ركعات وثم  
 بعده واربعة في التواء من الركعات نظرا بعد اعتبار البدل تسعة واربعون من  
 تسعاه واربعة ومثمن هذا في الفجر اما في السجود فيسقط عن السماء والاشياء  
 الستين اي من ركن غير السجود في السجود في كل ركعة فيسقط ما ذكره المص رحمه الله  
 في المنافيات اما في الصلاة على الصلوة في كل ركعة فيسقط ما ذكره المص رحمه الله  
 الصلوة في كل ركعة فيسقط ما ذكره المص رحمه الله في كل ركعة فيسقط ما ذكره المص رحمه الله  
 او اختيار وجب عادة الصلوة في الوقت وفارجه وقد تقدم بيان كل من لا يفتي  
 الطهارة الثلث في الفصل الاول وكذا في بطلت الطهارة ويبي ما يفتي محرمات الطهارة  
 بالماء النجس او غير النجس في الماء المضاف على كل حال ومثلا الطهارة بالماء العصب  
 او في الحكم بالانحسار على لا شهر لكن لا مطلق بل اذا كان ذلك عن عالم في الجبال  
 في العصبية والاشياء طهارة مما يحجر على الاصح في الثاني لا مشاع في كل ركعة العاقل لا المائل  
 بالماء في الثاني لا مشاع في كل ركعة العاقل لا المائل بالماء في الثاني لا مشاع في كل ركعة العاقل لا المائل  
 في الثاني لا مشاع في كل ركعة العاقل لا المائل بالماء في الثاني لا مشاع في كل ركعة العاقل لا المائل



في الاخير على ان السبب في التفسير هو قوله بعد اعلالها في حاشية  
 سيد المفسرين عن التفسير بالمعنى لان المعنى هو الذي في السبب والاما  
 مفت فائدة التفسير ويرد على عبارة المشبه بان في قوله  
 به لم يصدق عينا له فضلا بالمعنى بعد اعلالها الا ان السبب بالمعنى لا يقبل  
 وفيه فيه وعدا علمه من ان وضع موضع الحال التفسير في هذا الموضع  
 استدبار التعليل من المنايا استدبار التعليل اي سواء كان عمدا و  
 سهوا او طنا وسواء كان الوقت باقيا او منقضا سواء كان الاستدبار جليا و  
 لوجه خاصه وخصوصا طال زمان الاستدبار او قصر في بعض هذه الحالات  
 والتسوية بين الاستدبار بجملتين في وجهه غرضه به في كلام الاكثر وعن بينهما  
 المص في الذكر وغيره ولا بأس به ولو التفت الى المص او اليسار فان كان وجهه  
 خاصه فلاش عليه فلا في بعض المناجيز حيث اطل به الصلوة وضميف ان  
 كان بكه فان كان محامدا ان كان الاستدبار وان كان في بعض المناجيز حيث اطل به الصلوة وضميف ان  
 الى المص او اليسار فيعيد ثبات الوقت لا يخرج وجهه ولا في بعض المناجيز حيث اطل به الصلوة وضميف ان  
 وطوله وانته المص لا يخرج وجهه مستغادة من المص وليس هذا في بعض المناجيز حيث اطل به الصلوة وضميف ان  
 المص قاصرة عن اعادة هذه الاحكام بها في بعض المناجيز حيث اطل به الصلوة وضميف ان  
 في المسئلة الثانية يخالف الوقت اي لا في بعض المناجيز حيث اطل به الصلوة وضميف ان

فان لا يصدق عليه ولكن ثبت في رواية من اي صفة الاستدبار في بعض المناجيز حيث اطل به الصلوة وضميف ان

فهو عادة تم المطردة فيكون التفسير في قوله لا يطلق كما لمفسره والدار  
 حكم الاستدبار في بعض المناجيز بالنسبة الى العادة والناس والطان جميعا ام به  
 وفي حكم غير العادة لان يقال ينبغي هذا بان المص يصدق في المعنى لا  
 من المنايا استدبار التعليل على ان قوله مناف مطلقا يخفى هذه العبارة على  
 ظاهره قوله عن المص ان اراد بالناس والطان غير تقييد فان  
 الاطلاق في المسئلة التي قبله وما يدل عليه تقييد المباحث الاخره من الاطلاق فيما قبلها  
 اراد به التقييد في العادة ايضا لم يستعمل التفسير في الوقت لوجوب العادة عليه مطلقا  
 ان اراد بالاستدبار الاستدبار بجملة فان الاستدبار به لا يفسد ويحط  
 باني كتبه والتم اقتضى ابطال المنايا في بعض المناجيز او اليسار وتوجهه من خلاف المص  
 من جهة وفهمه لا اكثر وهنا أسكال الطيف على الحكم بوجوب العادة من صلى الى المصين ار  
 اليسار سيما هو ان صلواته ان كانت صحيحة لم يكفها تمام مطلق وان كانت فاسدة  
 وجبت اعادة تمام مطلقا فانته صلوة زينة فليقتضها فليقتضها فليقتضها فليقتضها  
 في رواية في بعض المناجيز عدم اعاده من صلى كذلك بعد خروج الوقت اذا لم يكن  
 الا في بعض المناجيز في بعض المناجيز في بعض المناجيز في بعض المناجيز في بعض المناجيز  
 في بعض المناجيز في بعض المناجيز في بعض المناجيز في بعض المناجيز في بعض المناجيز

استدبار المص



على ان لا يركب مع ان في ركعتيهما او شرطتها خلاف لما صاحب خبرا  
 قال بها بسبب هذا الاختلاف بالنسبة الى النقص في الاطلاق بالنسبة  
 وهو ما يبطل بغير خلاف ما على القول بركعتيهما فظاهر واما على شرطتها فلان شرط  
 عدم عدم الشرط واما سؤال هو انه اذا كان الشرط بعد شرطه على كل حال نظر الى  
 ان الشريطة من باب خطاب الوضع فكيف صحة الصلوة مع النقص التي تعذر ان التمام  
 بدون ان لا يركب الى غير التمام للضرورة ان هذه كلها شروط وقد كان الاجل  
 لا يصح الصلوة بدونها على كل حال لظهور وجوب ان الشريطة انما يكون في اثنائها  
 وقد جعل الظاهر في المصنف لم يجعل منه المذكورات شروطا على الاطلاق بل علم منه  
 الصلوة عند تعذر بعضها فعمل منها جعلها شروطا في حال دون حال ولا يجوز ان يركب  
 واما بالنسبة الى الزيادة فقد علم بغير التمام فربما لا يبطل بها سهوا على تقدير الركعة  
 دون الشريطة وهو متجه فلا يتم اطلاق قول المصنف ان زيادة الشريطة يبطل الاطلاق  
 يقال قد صح بركعتيهما عبارة فلا شك ان بينهما ما لا يفسدانه من غير عامل الاطلاق  
 واما القيام فاور وعليل ان زيادة النقص سهوا غير مبطلين فيكون ركنا وعله  
 ان القيام عظيم ليس وكنابل هو واجب الفعل الذي وجب لاطلعه شرطا كما ذكرنا في اوردنا  
 لا غير مستحبان فان تقدم عليه فهو شرط قطعا اذ فاق شرط الشرط  
 وتوضيحه انما انما في الشريطة فيها كما ذكرنا في الاشارة كقيدته في

منه وجب سجود السهو وان وباتى ركعتين من قيام واثنتين في ركعة و  
 العاشر وسجد فقط ويصح فيه ايضا قبل الركوع في اربع الصلوات دون غيرهما من السهو  
 مع الاحتياط بركعة والحادي عشر ويأتي به الاحتياطيين والاثنا عشر ويأتي بكعتين  
 قايما والرابع عشر ويأتي بركعة ان كان بعد اتمام الركعة ويصح في اربع قبل الركوع ويأتي  
 بالاحدين وسجودتين والخامس عشر ويأتي بالاحتياطيين ولا بد من سجود السهو  
 في كل صورة كما عرفت فيلخص من هذا الوجه في اربع وعشرين صورة من غير ما قبل  
 ويصح ايضا في اربع صور من المراضع الاربعة اعني انك بين الخمس الست قبل الركوع  
 كما اشار اليه سابقا فانه ثمان عشرة صورة يصح فيها وبطل فيها عددها وثمانية  
 وسبع صور واعلم ان الذي في المختلف في كلام المصنف اطلاق نفوت الخسرها في ذلك  
 من غير تعرض الى احكام الخمس فيما زاد على الجواب بسجود السهو ما تفصيل ما هنا  
 من خصوصيات هذه الرسالة او قضاء ان خضع الوقت او كانت الفريضة  
 قضاء وان كانت نيابة ذكر المشرع ايضا ولا يلزم في الصحيح خلافا للمنفذ والاربعين  
 وصريح الاجابة عليه في جميع ما يعبر في الصلوة فيحمل جميع منوعا بما يستند  
 مخدوف الخبر تقديره جميع ذلك معتبر فيه والصحيح انه منقطع على ما عليه في هذا  
 ما في ذلك والمصنف اعني قوله ولا يلزم ما اثبت من قوله ويترى الاحتياط الى الخذف والنقص  
 والاصل عدمه وفيما لا يعلق الاسمية على الفعلية ويستحق







عن القيام اي ولو اعتد احد لو امكن الاعتماد ولو ايقرة وجب تقديمه على القعود وقعد  
**الحق** لا يخرج راحته في وجهه باقدام ركبة من الارض  
 اصطلح على جانبين كما المحدث فان غلب على اليسر ويسجد ان امكن وان قذر رقع ما  
 يصح السجود عليه ووضع الجبهة عليه واضعا يمينه لاجد فان قذر رقع ما يصح السجود عليه  
 على جهته ووضع يمينه ساجده وكذا المستلقي اذا لم يقط الميسور بالمسحور وفي  
 بعض الاجازات يشهد وقدره عليها في الذكرى ضابطا كما قام مقام الركعتين  
 اعطاء اليدتين جملتهما فان خفا وتقل اي بالنسبة الى المراتب المذكورة وعلى التصديق  
 ثم لا يخطى على الارض ثم على اليسر ثم الاستلقاء مع وجوب ان يشاهد على القدم واليد  
 والمصطلح عند تعدد الاستمكان يتضاعف في الثاني والفرق انما هو في  
 من المالة الدنيا الى الدنيا فيجب القراءة ليا في باقى على الوجه الاكل بخلاف الثانية فانه  
 ينقل من الدنيا الى الدنيا كما لا يتيان به وجب ان ترتب الى الميتة المطبوعة شيئا  
 والمعتد الكف من القراءة في الحالتين بما فقه على الطائفة  
 العظيم ويجوز المعتد بغيره بطلان الذكر اختيارا ووجه رواية صحيحة لكنه اختيارا للمع اول  
 بطل اي الذكر فيمنع ذلك فان تعدد بطلت الصلوة ايضا ان كان  
 بعد العريشة والكنة التمام والافرا  
 يكون بين الحوالة وان كان لا يمكن بطلت الصلوة اذا تعدد وان كان ذكر القعود

الني

النبي وانما يخرج بسكونه عن كونه مصليا بطلت الصلوة ايضا وكذا في ايض  
 ان ما استثنى في القراءة من الدعاء بالجليل وغيره فلم يعد قاطعا للموالة يستثنى  
 منها بطريقه **الحق** بعد رفع اي بطلت فعله فيستدركه على ارجاء المعبر حيث  
 يمكن ان لم يعد فان تعدد بطلت صلوته في الحالتين بمعنى النبي  
 ولو تقديره فيما لم يسمع بصم او لم يسمع اخر بطل اي فعله والصلوة ايضا ان  
 تعدد والا استدرك ما لم يسمع صدا لاجد فيتم ولا عدد الى القول  
 سماء اي السكون ان لا يطيلها اي الطمانينة المعبر بالسكون  
 بطلت اي الصلوة المدلول عليها بقوله مصليا لان اسم فاعل يقين المعبر  
 والكفين بطنهما فلا يجوز النظر الا الضرورة ويجزى في كل من المساجد  
 ومنع ما يصدق عليه اسم الوضع فاكما سياتي في كلامهم بعد فلا يجوز ادون ذلك  
 ولا فرق بين الجبهة وغيره وذهب المصنف في غير هذه الرسالة الى وجوب وضع  
 قدمي الرجل من الجبهة وفاتح لابن يابويه والمعتد عدم الوجوب  
 تكليف اللعنات بحيث تقع ثقلها عليه ولا يجب له الجالس بحيث يريد على ذلك  
 بطلت اي فعله فيستدركه على ارجاء المعبر ان كانت محل فان فات وكان تعدد  
 بطلت صلوته كما في ما اراد بها الشيخ والرب والظن الحروف ونحوها  
 كما يشاهد في قول ما لا يمكن من الاعتماد عليه ليد في نية الدار كسر الباب وكل



الفصح عن اهل البيت ان من العرب من يقول لبنته بكلام واسكان البنت  
 بين المعتادة في بلد صاحب الشريعة في عصره عامد الصلوة والسلام المراد ان يكون  
 على السرط حيا فمكيا حيا زعلاوه والخاصة وقدرت بارج اصابع مضمومة بين اللطف  
 تقريبا وعلى يعتبر ذلك في بقية المساجد اختاره الحنف في بعض كتبه وفي رواية  
 بن سنان عن الصادق ع قال اذا كان موضع جهنك ارتفاع عن موضع بدك  
 قدر لبنته فلا يسل سارة اليه بقوله عن موضع بدك ليس بعيدا عن الصدوب  
بطل اي فعل فيندرك على الوجه المعتبر ان لم يفت محله كما مر بطل اي فعل  
 سبحانه بل على وجه المعتمد اجزاء مطلقا لذكر كما تقدم ومنى سبحانه في التسمية  
 نصب على المصدر وعالم محذوف كانه قال ابري من السوء براءة وبجده ابري  
 على محذوف مدلول عليه سبحانه في البرية من السوء بحيل اسماء وصفات نفوت حيرة  
 وبجده ففعل الجا زنية به المصدر او مفعول محذوف مدلول عليه سبحانه بقدره  
 وبجده ابريه والمراد بجدي اياه اترسه او يستحقه الحمد لما في الحمد من معنى الجميل  
 بقدره اي بقدر الذكر بطل اي بطل فعل فيندرك على الوجه المعتبر  
 حيث يكن ان لم يند فان تعد بطلت صلوة في الحالين لتفعل النبي  
 عية الذكر وحكمه كاستن في الروع مرالاة كما وانضم كما تراهي ولولا هذا  
 يفتقر من الراسا لليند مدونه بحيث يكن اي يزول الضطره

وحسنه  
 خلق الذكر

عدم قوله كل مكان على لشرائط العلوة كونه الا ان اوسم يزوج على قوله ومن  
 النجاسة مطلقا لو تعددت النجاسة في الثوب والبدن واكمل نال المعص  
 الانواع دون بعض وجب قطعا سيما اذا كان باقيا معفوا عنه ولو استوت  
 في عدم العفو تخيرني لازاله ولو اختلف نوعها فان امكن تغليظها ليسع طر العفو  
 وجب قطعا وان اختلف الوجوب نظر ولو استوت نجاسة الثوب والبدن  
 ولم يخص على البدن بالعفو تخيرني حكم الازالة فلا شك في الصلوة  
 الثوب وعدم جواز الصلوة عاريا وان اختلف او اخص على البدن  
 تخيرني حكم الازالة عن الثوب واجاله بطاير معنيين نجاسة ابراق نجاسة  
 البدن وانما لكما محل قبلها اي محالة النجاسة وسواء الفصل  
 عن محل النجاسة اذا كان محل التبديل لانه المفروض والمراد بقوله كما محل قبلها  
 بيان حكمها في الظهارة والنجاسة والمعنى ان المحالة المنفصلة عن المحل المنفصل  
 من النجاسة كالمحل قبل ورود ذلك الفصل عليه فان كان عامرا لكونه قد حكم  
 عند الواجب شرعا في ظاهره فان كان نجاسة فهو نجاسة كنجاسة سوا حتى  
 يستظهر بان تلك الصلاة تعتبر محل قبل ورود عليه وهذا هو احد قول  
 الاصحاب واشهر ما بين المتأخرين والقول الثاني انها كالنجاسة بعد ورودها  
 عليه فان كان محلا بظاهرة بعد ورود وظهره والاني نجاسة نجاسة سواء

فانما



اثبات انها كالحاصل البطل الواجب شرعا كدرك الطهارة فيكون ظاهرا  
 مطلقا وبالثاني ان في الشيخ في الخلاف وبالثالث ان مقتضى ما بين البراءة  
 ادر يس ويزيد في المبسوط ويترفع على الاقوال الثلاثة ما يوجب المستعمل في كل عند  
 على حدة مع رعاية اختلاف النجاسات في الحكم ثم اصاب غلطا وذلك في غلطا  
 الاناء من الخمر والخمر والفارة فانه لو اصاب اناء آخر من ماء الا ان غلطا  
 على الاول وسأ على الثاني ولا يجب شي على الثالث ولو كان من الماء الثانية  
 فشيئا على الاول وسأ على الثاني دون الثالث على هذا ولو كان من غلطا  
 اء بغير التعيين واصيب من الاول مع الرطوبة على الاول دون الاخيرين كما قيل  
 على الثاني فقط ولو كان من غلطا سوى ذلك من النجاسات شي على قدر الواجب  
 الاناء منها والصحيح انه يستخرج على الاول في الثلثة ولو اصاب ثوبا او بدنا فان  
 ماء الحامس غسل مرتين على الاول والثاني دون الثالث ومن ماء السابعة فترتين على  
 الاول ومرتة على الثاني ومن ماء السابعة فترتين على الاول والثاني فترتين على  
 والسابعة فترتين على الاول والثاني فترتين على الاول والثاني فترتين على  
 وللاجب بينهما التعيين عندنا فلا اصابها من ماء الوضوء اكتفى باليصل قطعا وانما  
 الحكم باختلاف الاقوال الثلاثة لان الفصل الواجب كله نجس على القول الاول دون  
 ما عداه حتى المصطف في التوب بعد عصره من ان يسهل نجس على الثالث ما غلطا

كلها

واقتضى كافر النجاسات على  
 ماء الاخير من الفصل الواجب  
 ظاهره ما عداه نجس

كلها ظاهر ولم يعرف للاصحاب المشهورين وجوب نجاسة الماء من غسل اليدين  
 حتى لو تراءى الى الانهية لمكان نجاسة طهارة كذا في المصنف في الدرر السنية في نجاسة  
 ولا شك اننا علم غير ان بعض المتأخرين نسب القول به الى العلامة والمحقق فيقول  
 في بعض الجملات المسنوبة الى المصنف على التخيير وغيره ولا شك في بطلان هذه  
 النسبة فاما المذكور في الاقوال الثلاثة فقط نعم قال ان عبارة ابن بابويه  
 وكثير من الاصحاب غير صحيحة في التفسير فيهم انما ذكروا المصنف من استعملها وهو  
 اعم من النجاسة ويجب المسئلة في النجاسة ليس هذا موضعها لكن ما نسب المصنف  
 على هذا المصنف في حواشي ليس على الطعن وما اخذناه هنا لا عن كفتين  
 وعن نجاسة ثوب المرسب للصبي دون غيره مما كان يرد او يمايطه وكذا  
 الصبيته والمرى والولد المتعدد على الاقرب وان قيل ان  
 عن منة الخلال ان غسل في اليوم والليلة مرة واجب ولغيره احوال النجاسة كحمى  
 مطلقا اي نوع من انواع النجاسة فيصلى في التوب ان شاء الله  
 شاعاريا ولاعادة عليه على المتقدمين والافضل الصلوة في التوب ولا  
 يتعين والعبارة كما تجلج بالنسبة الى هذه الاحكام والكيفين من الزمة  
 وظاهر المتقدمين وكذا باطنها بما اي للماء بدليل معتد  
 بالرجل باقية الخمر بدليل كحكم الالة بعدة والاولى بل يجب

القول في نجاسة  
 الماء لا يوجب  
 غسله



ستر شتر وكذا العنق والالة الخصة وهي العنق اما من حرر بعضها فكما الخيرة  
 ان لا يكون بينه اما شرط كونه غير ميت بعد شرائط طهارته مع الشرط  
 الاول من شرائط الباقى عند اكثر اصحابنا لا من الاول اثنين على ان كانا  
 عند بعضهم فان ابن الجوزي يرى ان الجلبا الميتة تطهر اذا دغ ولا يجوز الصلوة فيه عنده  
 فانما طهر في جميعه اذا جئت حتى الجذب وتعل الخلف المذكور الثاني ان المصم  
 لم يصح بها بطهارة جلد الميتة بالدماء او عدها التي باليكون باريا على المذنبين  
 ولو انقصر الحال هذه على الشرط الاول لم يكن صلوا ما حال هذا الجلبه طالبا عنده يجوز  
 الصلوة فيه ما باقى هذه الرسالة والعلم بغيره من كتاب غير كاف عن ابيان  
 واتوجه بعض من ان لا يحصل من ذلك احراز من جلد السمك الطافي لا جماع اصحاب  
 على جواز الصلوة فيه وقد نقل المصنف في الذكرى عن المعبر الاخر والنجاب  
 فيجوز فيها جلدا ووبرا مفضو باسواء كان تر العورة هو وغيره  
 ما ليس له صلاحية الشتر كما تقدم عند اكثر حريه اصحابنا احترره من المخرج  
 فيجوز الصلوة فيه وان غلب الخيروا لم يفعل الخيط فيصدق عليه علم الخير  
 او الضرورة كالبرد والقيل ولا ذهابا ولا موحا به  
 ولا يجوز بل يجوز على كراهية تطهر اي فلو تفت نظر  
 في جانب المشرق المراد بالباب الذي بين اظهيا الخارج من جهة الجنوب الى جهة  
 الشمال

الشرح الى من جعل العبارة على ان لا يسبب بل علم احوالها الامن جهة  
 اجزاء فان ظن جهة سبب والحالة هذه تعقب والتجربة واما كرمه فانه الجلبه او الجلب  
 احرازه فاعله والا اعاد ان ينسب اليه ريار ولربعد فوج الوقت وان بين الاجزاء  
 اي بعض العيين واليسار عا في الوقتين او بين الخزان دون ذلك فراهما  
 ويصلحكم ما لو انكشف الحال في انشاء الصلوة وهذا مشارة الى انتم  
 ذكره من الاحكام وقوله متقدمة اي على فعل الصلوة لا يتفاوت الحال في وجوبها  
 بالخصر والسفر كمن ليس وجوب جميعها عينا بل بعضها انما يجب بل من بعض افرسها وذلك  
 هو فرضي الشتم الذي وجوبه باليدية عن الظهارتين وتفضيلها ان في الظهارة الثلث  
 ستة وثلاثين وفي اسام الخصة وهي واجبات الشتر الواجب على المكلف من حيث هو  
 هو وان اختلف بالنسبة الى الرجل والمرأة لا تختلف عورتيهما وما يخل بها السرد وما يخل  
 ومراعات الوقت واحد في المكان امان وفي القتل امان وهذه ستة واربعون  
 وفي ازالة النجاسة خمسة ازالها بما ظهر وبما في حكمه ستر  
 العورة للمختل احرازه عن القيد العصر في غير الكبر رعا  
 بالجب من الفصل حسب النجاسة وما لم ين بقوله الا في البول الرميح والسفن  
 في غيره الى اخره وفي مقدمة الرسالة تسعة وجوب اليدوية بالنقض الاطاع  
 كون متحل نكاحا اذ هو في معنى وجوب اعتقاد وجوبها وجوبها على كل مكان



اولها ايضاً والنفس وجوب تقديمها عليها وجوب تقديم المعارف لاصولها عليها  
 وكون تلك المعارف بالذليل وجوب الاخذ بالاستدلال في الحكم الصلوة  
 لمن له الجنية وجوب الاستثناء لا يعلو على قصر الاستدلال وجوب  
 الاعادة على لا يعتقد ما وجب تقديمه عليها من الاعتقاد اول ما يخطر بالبال عليه الاستدلال  
 او استثناء ليس في المقدرة من الفروض سوى ذلك لان باي ما ذكر فيها تقرر الصلوة  
 الواجبة وتقدمها الى التمسك بها والتمسك بها ليس ذلك  
 من الفروض في حين ذمها بل هو الذي ارادتها المص فان قلت وجوب قصر رباعة  
 السفر بالشروط المذكورة ان كان من المقدمات فقد رادته الفروض المتقدمة على  
 السيق وان لم يكن منها في حين ذلكها منها واي مناسبة لذلك قلت وجوب القصر بالفروض  
 المتقدمة والكيفيات الدائفة للصلوة كالانتهاء من هذه المقدمات واما ذكرها هنا فلان  
 وجوب القصر لا يمكن الاكثري بالنسبة الى التمام كان كالاختلاف لما ذكره وجوب السيق فيها  
 حضروا سفر احدثت المناسبة بذكر السفر فاستطرد ذكر بقية احكامه وراعى التيسير على من  
 ليس من جملة المقدمات بالمعطف يتم الدلالة على ان في والافتراق بين المعطوف  
 والمعطوف عليه فوافق حصوله ليس فان قلت لما ذكر احكام الوقت منها ما سبقتها  
 السفر وجوب القصر فقلت احكام السفر في القصر لكنها في غيرها في بيدها وما كان  
 ذكر احكام السفر فاستطرد ذكر احكام الوقت مع احكام القضايا بالنسبة تفتت

احكام الوقت وانما سبقت احكام

له هناك

هناك فكان اول من ذكره من السفرة اذ هو في غير موضع ولا يكون شي كالتقسيم  
 ثم شمل السفر للوقت وجوب قصر رباعية اشارة بهذا الى الحق السفر  
 الموجب للتصريحان شوطه واحكامه والشروط ستة الشمول السقالاتي تيسر  
 للوقت والشمول مصدر شمل الا بالكتابة يشمل بالفتح اذ اعلم والمراد كون السفر متوعبا  
 لوقت الصلوة من اول الى آخره فلو قصر عنه في ذلك بقدر اداء الصلوة بان كان  
 يلزمه كل الرخص حين الخروج بعد دخول الوقت بحيث لا راد ثانياً وادب الصلوة  
 لا يمكنه في وجوب القصر والالتزام او التحصيل والتفصيل بقية الوقت فالانها وسبغ  
 والقصر قول الصيغتين الثاني باعتبار الحال الوجوب وكذا الوضوء في آخره بان في قبل  
 خروج الوقت بقدر الاداء على الاشرى واولي بهذا الحكم ما لو حضر من اول آخره معاً  
 كان من احد مترس الذي يلزمه التمام فيه لدخول الى مترس فله يلزمه التمام  
 فيصير بينهما ما فتم قطعها في السنية مثلاً وبلغ المترس قبل الخروج وهذه مستغفارة  
 من منوم تورث شمول واعتبار اداء كقدر الصلوة تماماً لشد ظهوره في الفرض  
 يستدل ذلك اطلاق المعصية و قوله الموجب فيه تيسر على ان القصر غير ما رخصه  
 فلما تم عابداً ما بوجوب القصر لانه مطلقاً لان كان جالماً مطلقاً على ان مترس في  
 الثاني اقول اعد لها الاعادة في الوقت والضمير في قوله رباعية عابداً الى السفر  
 وان كان معناه ان يكون له كل واحد من الاعادة او اخر عن الثاني والعلانية

٢٤



فلا يملكها القصر جاعا ومن ربا غير السفر فلا يسوغ القصر في فوائت الحضرة وان صليت منها  
 واللام في قوله في غير الاربعين للعدو الذي في المعهود ما تقرر من انه يجب الاجابة  
 وتغذوا به وهو كسرك في تمام الصلوة وقصر في سجدي مكة والحديثة وبلديهما  
 على الاظهر والاحوط للاقتصار على المجددين وعلى سجد الكوفة والحائرية المقدسة هو اذا  
 عليه من الحضرة الحسينية على شرفها الصلوة والسلام  
 على الحال من ربا عليه السفر والعامل هو المعنى ان تكرر ربا عليه السفر حتى سواء صليت  
 اذا في السفر او قضا في السفر والحضر فليقتضها كائنا تارة ويعلم من قوله في السفر  
 ان الثالث في احد ما سفر او قصر ان تقص في غير ما او الباقى في قوله بقصد صليته  
 موجب فهو ظرف لغز واثار به الى الشرط الثاني في القصر وخرج من قصر كما انما عاين اوله  
 قصد غير معلوم كطريق الى والصلوة من قصد معلوم لا يسقط ما يشترط في السفر  
 القصر لو احسن هو لا لفقد الشرط يستثنى من الثالث من قصد اربع ذراع وقصد الرجوع  
 ليرى او ليلته دون ما زاد على ذلك في هذه وارادة على اعتبارها اذا لم تكن مكنت  
 اذا لما دخل المشرقة في مثل ذلك وهو باقيا وانما في مثلها يبال والميل الى رتبة  
 ذراع والذراع اربع وعشرون اصبعاً والاصبع سبع شعيرات تستقرضها والشمع شعيرات  
 من او سطر شعيرات البرادون وثبت بشهادة عدلين في العدل الواحد ترد دريق  
 مسير في الارض المعتدلة والسفر المعتدل في المثال ويتقفا من عموم العبارة في حق  
 من ملك

قال عليه السلام لا يجوز الصلاة في غير الاربعين  
 ولا في غير الاربعين  
 ولا في غير الاربعين  
 ولا في غير الاربعين

لما قيل ان قد ثبت ان افضل الاعمال ان شاء الله تعالى الصلاة في مكة والصلوة في غير مكة لا تكون الا في  
 البيت كقصة العمل المأثورة ان كل من صلى في مكة او في غير مكة في غير مكة او في غير مكة  
 من الخصال اضعافا مضاعفة وبأية الصلوات كونهما اقول وانما في مكة لا يكون غير مكة  
 وما ذكره في بيان لا يفيد بان الصلاة في مكة لا يكون الا في مكة او في غير مكة او في غير مكة  
 ان بينه ذكر على اصول الفسفة دون غيرها من غير مكة او في غير مكة او في غير مكة  
 من قبل الاجابة وكذا انما لهم بالفضل ايضا بين انهم لم يكن كمال متوفى عن عندنا والقبول علم  
 كذا انما بين ما فيها من غير مكة او في غير مكة او في غير مكة او في غير مكة او في غير مكة  
 يفيد ان افضلية جميع مكة الثواب بل كونه في مكة جميع تمام جميع القدر من لا يفيد ايضا  
 بل انقول جميع الدلالة المذكورة فيها بدو في صحتها ولا سيما لا يدل الا على كونه  
 قضا بل كونه في مكة لا يفيد انهم لم يكن عندنا كما هو المذهب الذي كونه في مكة  
 ففقدنا الدلالة المذكورة في مكة او في غير مكة او في غير مكة او في غير مكة او في غير مكة  
 من مكة او في غير مكة او في غير مكة او في غير مكة او في غير مكة او في غير مكة  
 محمد خير البرية وعلى متبعي طاعة الحسينية السجدة البيضاء والقبول  
 ثم هو من الحاشية لكون الدلالة في يوم الجمعة والاشهر  
 في ذنوب الفخري في آخر الوضوء اوله ربيع  
 الاول من شهر ربيع الاول من سنة ٩١٢









خرج امثال ذلك اى المجموع يد على اى واحد يقصد تلك الماخوذ  
 مجزوع عن حقه و هو الواو والهم واللام وانما قال مجزوع  
 مقصده ولم يقل بمقصده لانه صيغة المفرد لا ينطبق حال الجمع  
 في الاكثر بغير ما بينه على ان التغير التقدير كاف في تدخل  
 فيه مثل فلك فان لفظة حال لا فرد على وزن قطع و  
 حال الجمع على وزن حم فهذه الصيغة غير تلك الصيغة اعلم  
 ان التغير الظاهر اما بالحرف كملون او بالحركة كاسم  
 او بهما كما في اسي ورجال وخرج مجزوع ومقصده بغير  
 اسم الجمع نحو ابل وغنم لانها ان دللت على الاحاد  
 لكن لم يقصد الى تلك الاحاد بان حذفت حرف عيش  
 بغير اما فمخو ركب وتم ليس يجمع على الاصحاب  
 ومثل فم مما يفرق بينه وبين واحده بالتاء ومثل  
 ركب مما هو على وزن فاعل ليس يجمع اما ممر فلانه  
 يقع على التعليل والكثير والجمع ليس كذلك واما  
 ركب فلانه لو كان جمعا لكان جمع كثرة لانه  
 ليس يجمع لانه لها اوزان حقيقة

مصور

ة

وجع

بالجاء اى انت مخبر في تانيث الفعل المسند اليه التثنية غير الحقيقية  
 و قد تكرر تقول طلعت الشمس و طلعت الشمس اذا لم يكن المؤنث  
 غير الحقيقي القائل بالذكر نحو طلعت فانه مذكر الفعل فيه  
 وان كان مسندا الى ضمير تقول جاني لا جاني وحكم ظاهر الجمع  
 اى حكم الجمع الغير المذكور ان لم اذا كان الفعل مسندا الى ظاهر  
 حكم المؤنث في جواز تذكير الفعل تانيثه تقول قام الرجال و  
 قامت الرجال فالتانيث يكون الجمع بمعنى الجماعة والتذكير  
 لكون تانيث الجماعة من باب التانيث اللفظي مطلقا اى سواء كان  
 هذا الجمع جمع المذكر نحو الرجال وجمع المؤنث العاقل كالنساء  
 او غير العاقل كالظلمات غير المذكور ان لم انما قيد الجمع بغير  
 التاء لانه لو كان جمع المذكور ان لم لم يجز تانيثه لا قال جاني  
 التزييدون ولا الزبيدون جاءوا ت المشابهة المفرد ولو جاز  
 المفرد فيه حكم ظاهر غير الحقيقي وضمير العاقلين فعلت  
 وفعلوا اى ويقول اذا كان الفعل مسندا الى الضمير العاقل  
 الجمع العاقل فعلت نظرا الى كونه مسندا الى ضمير مؤنث  
 وفعلوا نظرا الى كونه مسندا الى ضمير جمع مذكر عاقل واللام  
 بالعاقلين غير جمع المذكور ان لم نحو الزبيدون فانه بالواو لا غير  
 تقول الزبيدون وفعلوا والنساء والايام فعلت وفعلن



اي اذا كان الفعل مسنداً الى ضمير جمع مؤنث عاقل كان كالنساء  
او غيره كالعيون او الى ضمير جمع مكوث مذكر غير عاقل نحو الايام  
وجاز الحاق تاء التانيث بالفعل نظر الى كونه مسنداً الى ضمير جمع  
مؤنث تقول النساء والعيون والايام فعلت وفعلن المشي ما حق  
اخره الف او ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة اعلم ان الاسم  
الصحيح نحو زيد والملحق به طلي والمقتل الياء نحو القاضي  
الحق باخره الف او ياء ونون من غير تغيير تقول جاني  
الزيدان والطبيان والقاضيان لم يذكر المصروف هذه النوع العلم  
محكمها من تحت المذكور وفي هذا الحذف نظر لان المشي ما حق  
اخره هذا لا ما حتى اخره هذا ليدل على انه معه من حيث  
الى علة كحرف هذه الحروف بالاسم المفرد والى ان لا يجوز  
بسه والاسم المشترك باعتبار معناه المختلفين فلا يقال  
ويراد الطرف واليسوع والمراد بالمثل المسند في اللفظ واللغ  
والمقصود ان كانت الفة عن واو وهو ثلاثي قلت واو ا  
لاستماع اجتماع الالفين وكون اصل هذه الالف عن الواو  
والثاني خفيف والالف الثاني وان لم يكن كذلك بان لا يكون  
ثلاثياً او يكون ثلاثياً لكن الفة بدل عن التاء والاول ثلثة  
اقسام احدها ان يكون الفة لا عن الواو نحو وليق تقول

صلياً

وجمع الكثرة لا يصغر على لفظ بل يرد الى احده وهذا يصغر على لفظ غير  
رد يقال ركب مقوله مقصود اخر ارفع عن شلخ الاله وان دل على انها  
حروف مفردة لكن ملكا حروف ليست بمقصودة بل هو صيغة بيانها  
**وتذكر ذلك في موضع صحيح مكسر** لانه وان كان ناء واحداً سالماً فمخرج  
والا فهو مكسر **فالصحيح** لذكر نحو الزيدين **وليدت** نحو العنداء **فلكر** الى  
اجمع الصحيح المذكور **ما حتى** اخوه او حال الرفع **فنون** مقصود ليدل على ان  
حال النصب واجز ضمير ما قبلها او ناء مكسور ما قبلها اي خصة لم يذكره  
هنا استغناء عنه بذكره في المشي فان كان اخوه ما قبلها **كده** **جودت**  
**فانصو** اي فان كان اخو الاسم الذي يجمع في الجمع يامثل قاض وعلم حروف  
مثل قاضون وعمون لان اصلاً قاضون وعميون فقلت حركة الياء اليها  
للخفيف ثم حذف الياء لالتقاء الساكنين وكذلك النصب **وان كان**  
اي الاسم الذي يجمع في الجمع **مقصوداً** نحو مصطفى **حذفت** **الالف** **تقرأ قبلها**  
**مستوحياً** **مستطفر** واصل مصطفىون فليست الياء التالفة كما وافقناح  
ثم حذف الالف لالتقاء الساكنين وتقرأ قبل الالف مقصوداً **حذبت**  
غيره **وتقرأ ان كان اسماً قد علم** اي شرط الاسم الذي يجمع في الجمع  
كان اسماً امور ثلثة وهي كونه مذكراً عالياً وعاقلاً لكون هذا الجمع  
المجمع السلامة ناء الواحدة والمذكر العلم العاقل والمذكر العلم العاقل



اشرف من غيره فاعطى الاشرف الاشرف فان قد جمع بين الثلاثة  
 كالعين او اثنان كالمرأة او واحد كالاخوخ علما لجمع الجمع في الجمع  
 والاصح ان تعال ان يكون اسما ذكر اعلمنا قوله قد كراى الخطا و  
 معنى فكلما لا يجمع هذا الجمع **وان كان صفة فذكر** لانه الاشرف نحو مسلم **وان**  
**لا يكون افضل فعلا** اى وان لا يكون افضل الذى موشه فعل شل **احمر** فورا  
 عنه وبين افضل التفضيل لانه كوزان يجمع هذا الجمع نحو الا فضيلين **والافضل**  
**فعل شل سكرى سكر** اى وان لا يكون فعلا ان الذى موشه فعل للفرق بين  
 فعلا ان هذا وبين فعلا ان الذى موشه فعلا كندمان فانه يجمع هذا الجمع نحو  
 مذمانون **وكذا ياء الموشة** اى وان لا استوى صيغة المذكر  
 والموشة نحو فصل معنى مفعول فعول معنى فاعل لانه لو جمع لفتل في الذكر  
 حكون وصبورون وفي الموشة جركات وصبورات فلزم الا حلا  
 في الموشة **مثل جمع** معنى مجروح **وصبور** معنى صابر **ولاشا التاني** **مثل**  
 لم يكن محققا جازي هذا الشرط لا سغنا عنه لقوله فمذكر فعول وعسى ان  
 مذكور منها لرفع وسهم من يتوسم ان المراد بالتذكير من جهة المعنى فقط  
 ويخفف لونه **بأن** كذا لو ذن مالا انفصال قد شدد نحو سنين **اربعين**  
 في جمع سنة وارض وسمن وقيلين في جمع شه وقوله ما ليس علما كند كراى  
 المعنى **الحق اخس** اى جمع الموشة الصحيح **الف** وماره شه طه **ان كان**  
**ان المذكر**

حنا

**ان يكون مذكور جمع بالواو والنون** وشرط الموشة الاسم الذى يراد جموعه  
 وان كان صفة وله مذكر فان يجمع مذكور جمع بالواو والنون ليلما  
 منه الفرع على الاصل فلما يجمع مثل حمار وسكران ورجل وصبور  
 كان الموشة **وان لم يكن مذكورا لا يكون** اى بشرط ان لا يكون مذكورا  
 الماشية **كما يضر** وطامث واذا اعتبرت الموشة الموشة فموشة  
 وطامثه وجمع على بعضات موشات وان لم يضره الموشة فهو  
 موشة عن التا وجمع على يضره طوامث للفرق بين اعتبار الموشة  
 واعتبار الموشة **والاجمع مطلقا** اى وان لم يكن الاسم الموشة صيغة  
 والتا مطلقا اى غير شرط نحو مضافات وزبيات وطلحات في جمع  
 مضافه وجمع وطلح وفه نظر لان اسما الموشة تامة مذكورة كعقوب  
 ومن الاسماء التى ثابته ما غير حقيقى لا يطرد فيها الجمع بالالف والتاني  
 فيها مسموع كالسموات والكائنات وذلك لخفاء التاني في  
 محقق الاظهار لعلامة كفه وسلم مذكورة كمدود والتا في  
 سواء كان مذكور حقيقيا كحرة او لا كعقوب **جمع التاني** **بأن** **واحدة**  
**كرجال وانرا** اى جمع تفرقة تاء واحد محققا كرجال وافر او تفرقة  
 نحو فلان جمع فلان فان الفلك مذكور كعقوب وجمعا  
 والجمان مذكور كرجال وجمعا كرجال **جمع الف** **افعل** **افعل** **افعل**







الزمان والمكان والآلة **معنى كذا** خرج الصفة المشبهة وافضل النفيض  
**وصيغه** **الشيء** **المجرد** **على فاعل** **ومرغزة** **على صيغة** **مضمومة** **كقولنا**  
 لفظا محكم او قد تراخى مختار **مثل** **مخرج** **وسجج** **ويعمل** **على فاعل** **كقولنا**  
 للنفع حيث الرنة ومن حيث دلالة على المصدر كالنفع واحتمال لاجل الزا  
 كالنفع دخول لام التاكيد عليه لكن يعمل على الفعل **كقولنا** **الشيء**  
 او الموصوف او الموصول او ذي الحال وانما اشترط الاعتماد لانه سوي  
 من ذلك ما في الاعتماد على صاحبها فانه صفة المعنى والصفة لا بد لها من موصو  
 وموذكره فيبقى **او الهمزة او ما** او ما في حال الاعتماد على حرف  
 والاستغناء فلو وقع موقعا موصو ما لفعل **او فان كان الماضي** **مضافا** **الى هو**  
 مفعول لانه غير عامل لا سائر شرط على ما ذكر مفعوله **معنى** **وانما** **فانما**  
 معنى لان في الاضافة ليست في تقدير الانفصال بيد ان عليه حوازم رتبة  
 ضاربك اسم **خلاف الكسبي** اي حيث الاضافة خلافا لكسبي فيقال  
 الاضافة لانه يعمل عند سوا كان بمعنى الماضي او بمعنى الحال والاستقبال **وان**  
**كان معمولا** **او فبنقل** **اي فان كان** **الاسم الفاعل** **الذي** **معنى** **الماضي** **مفعول**  
 او غير الذي اضيف اليه يصف بفعل مقدور دل عليه اسم الفاعل **كقولنا**  
 عمودهما اسم منصوب ما عطي مدركا **وقلت** **اللام** **على** **الاسم** **سوي**  
 اي الماضي الحال والاستقبال في عمل لانه فعل في الحقيقة لكن عدل عنه

**او الاستقبال** لا سائر الشبهة بشره بين الماضي  
 الرنة ومن حيث دخول لام التاكيد ولو قال النفع موصو  
 موصو كذا رطب ولم يصير اصوبه في قوله  
 والقصور بها **الاسم** **الماضي** **عاطف** **ص**

الفعل

الفعل المصنف الاسم كذا شتم اذ حال للام على الفعل ان كان بمعنى  
 الذي لان صورته صورة لام التوقف بقول حررت بالضار بابوه  
 او غدا او امس **وما وضع** **منه** **للمبالغة** **كضرب** **وقضرب** **مضرب** **عليه** **جذر** **مثل**  
 اي مثل اسم الفاعل الموضوع للمبالغة مثل الفاعل الذي ليس للمبالغة  
 وشرايط وانما عمل مع زوال الشبهة اللفظية لقيام المبالغة في مقام  
 اللفظية بقول يديضرب انه عمر الان او غدا **والمتن** **للمشبه** **اي** **المتن**  
 مثل اسم الفاعل مجموع مثل مد اسم الفاعل في العمل والباب **وكذلك**  
**النون مع العمل** **التركيبة** **اي** **لن** **منه** **اسم** **الفاعل** **وجده** **السالم** **المفعول**  
 اعجبت الضارب بارتداد الضارب بوزيد وانما لم يوضع لخرق النون عند  
 لانه كورني باب المثني **اسم المفعول** **اي** **اسم** **المتن** **فعل** **وقع** **عليه** **ذلك**  
 الفعل فقول اسم شامل لجميع الاسماء لقوله اشتق خرج باليسر مشق وقوله  
 عليه خرج سائر المشتقات **وصيغه** **من** **الشيء** **المجرد** **على** **الفعل** **الماضي** **مضمومة**  
**وزن** **مفعول** **كضرب** **ومرغزة** **على** **صيغة** **مضمومة** **كقولنا**  
**وقته** **ما قبل** **الآخر** **ه** لفظا مخدخلا وقد تراخى مختار **مثل** **مخرج** **مخرج**  
**وامرأة** **في** **العمل** **الاشترط** **ا** **كأمر** **الفاعل** **مثل** **مبطل** **مبطل** **مبطل**  
 الرفع مانه جبر البتة او موزيد اي امر اسم المفعول في عمل على فعل واشترط  
 كما حرام الفاعل في عمل واشترط على مكنى الحال او الاستقبال **ان**

فمن لأم الترفع مع العمل  
 ما بعد ما حسنا واستطال  
 بالصل كون اللام مع الموصو  
 صول مفعول لهم

وربما











اي يحرم المضارع ان مقدرة بعد الامر المحضة المذكورة **اذا قصد السببية**  
 اي اذا قصد ان الاول سبب للثاني واما ان يحرم بعد الاشياء المحظورة  
 فمضمون الطلب والطلب لا يكون الا للعرض فيكون في ضمير من المحضة  
 لحصول العرض وهو ما بعد ما وليس المحر كذا لانه ليس للطلب في هذا المحرم  
 بعد النفي مثال الامر قوله **اسلم بدخل الجنة** اي ان سلم بدخل الجنة  
 ومثال النفي قوله **ولا تكفر بدخل الجنة** اي لا تكفر بدخل الجنة مثال الاستعانة  
 ان منك اذكر اي تعرفني منك اذكر ومثال التمسك به عند ناسخه مثال  
 العرض الامر كصيت جبر والمضي في الجمع ان وقع ماول وقع الثاني قوله  
 اذا قصد السببية فان لم يقصد السببية في معنى الموضع رفع الفعل وكذا  
 نحو قوله عز ذكره **وباب الى منزلك** وليا برشي واستينافا ومن فرائضهم  
 جوابا ونحو قوله **فقد وذرهم في طغيانهم** يعمون وقع حالا اي عهدين  
**وامتنع لا تكفر بدخل النار** لان الضم يجب ان يكون من جنس المظهر فتدبر  
 ان لا تكفر بدخل النار وهو متوج **حلا فاللكن** اي فانه هو اعتقاد لانه  
 وضوح المعنى لان المعنى ان تكفر بدخل النار لان السبب **لان لا تكفر بدخل النار**  
**الارضية** يطلب العمل شامل لجميع الامور **الناظر الى الما طلب** يخرج الامر القاطع  
 والمستكمل نحو لضرب زيد للضرب اما امر الما طلب المبني للمفعول نحو لضرب  
**نحو في المضارع** مثل قوله تعالى فذلك فليفرحوا في التراتفة الشاذة

ظ  
أخ

لانه ليس يحذف حرف المضارعة **وحكم المحرم** تقول اغارم  
 محذوف الواو والياء والالف كما تقول اغارم لغش في السوء وا  
 وارميا واخشا محذوف النون كما تقول اغارم اليرميا الغشا وانما كان  
 حكمه حكم المحرم تشبها به بما فيه لام الامر لكون كل واحد منهما **الطلب**  
 وانما قال **حكم المحرم** ولم يقل مجزوم لكونه مبتدأ لعدم علمه **المضارع**  
 عدم مشاهدته الاسم باحد حروف نائب **فان كان** اي بعد حرف **المضارع**  
**ساكن وليس باعي** بدو سمة **وصل نصرة** ان كان **ساكن** اي بغير سمة  
 ومما ان محذوف حرف المضارعة في ان كان بعد حرف متوكل ساكن  
 ويجعل باقية امر تقول في بعد حرف في تضارب ضارب ولم يذكر التصارفا  
 القسم لظهوره وان كان بعد ساكن وليس باعي ردت عليه سمة **وصل**  
 متوكله لتمكن النطق بضمومه ان كان بعد الساكن ضمير لا يتابع **مكتوب**  
**ينما سواه** لان الاصل تحريك اللسان بالضم **مثل اصل اضربا على ان**  
**كان** باعيا **مفتوحة** منقطوعة اي ان بعده ساكن وهو رابع **الضم**  
 الفتحة المحذوفة من المضارع لا ستار موجب حذفها وهو اجتماع التما  
 في الهمز ويكون متوحد منقطوعة كلفها اصلية مفتوحة في الاصل  
 في يكرم الهمز **فصل بالسين في المحلة** اي فعل مفعول مالم يسم فاعلم **موجود**  
**فاعله** وسند الى ما تقوم مقام الفاعل للاختصاص لا لابهام او ليجل











**الافعال الناقصة** اي افعال وضعت ليعبر بها عن معنى غير تام  
اي صفة بيوت الخبر المستند الى على صفة مخصوصة غير مصدره وانما قلنا  
غير صفة مصدره لان ضرب في قولك ضرب زيد موزع على صفة الضارب  
وانما سميت هذه الافعال ناقصة لانها لم تقع عليها اسم كالأفعال  
الاولى ان تعال في قولك افعال الناقصة وضعت ليعبر بها عن معنى غير تام  
على صفة مخصوصة **وسكان وصار واصبح** وليس واضع وظلم **باراض** **عادي**  
**وعدا** **ولج** **وما زال** **ما انك** **ما بيج** **وما فتي** **ما دامت** اي وقد جاز  
ما جاز ليعبر بها عن معنى غير تام ما جازت حاجتك كقولك ما جازت حاجتك  
فان يكون جازت مسندا الى شيء تقدم ذكره اي ما جازت هي على قدر حاجتك  
وتحتمل ان يكون ما للاستفهام واسم جازت ضمير يعود الى ما وانما جازت  
لكون ما عبارة في المعنى عن الجاهل اي شيء جازت حاجتك منه جاز  
البرقرا **وقعدت** **كانها حوت** اي جازت معنى تقرر الفاعل على  
اي معنى صار من ذلك قول لا عا الى رسفت شربة حتى قعدت كانها  
حوت اي صارت والظاهر انه مخصوص بمثل هذا المحل متعلق بقدره كانه  
سلطان ولا تعال قعد زيد كانها قد دخل **منذ** **الافعال على الجملة**  
**لا عطا** **الخبر** اي لا عطا اسناد الخبر الى المستند **حكم** **معناها** من شئ  
او فني او استمر او زمان مخصوص **فترفع** **الاول** اي الجز الاول من المستند

وقد جازت حاجتك

**ونصب** **ثاني** اي الجز الثاني وهو الخبر **شك** **كان** **زيتا** **كان** **يكون**  
**ما قضيته** **تحر** **ما قضيته** **اي** **كان** **على** **لثة** **انواع** **احدا** **ناقصة** **ولم**  
**احدا** **لتر** **الفاعل** **على** **صفة** **الخبر** **في** **الزمان** **الماضي** **سواء** **كان** **قائما** **او**  
**كان** **الماضي** **او** **منطلقا** **مركبا** **كان** **زيد** **عنا** **الثاني** **ان يكون**  
**مخولا** **كانت** **فراخا** **يوضها** **وانما** **خص** **اول** **بالناقصة** **ون** **الاول**  
**لوجه** **اسم** **غير** **الناقصة** **للاخير** **و** **الثالث** **ان يكون** **فيها** **البيان**  
**والقصة** **مركبا** **كان** **زيد** **منطلقا** **للازاد** **وصفات** **خاصة** **هي** **ان** **جاء**  
**لا يكون** **الاجمل** **ولا يكون** **فيها** **صفة** **يرجع** **الى** **المبتدأ** **ولا يجوز** **اطار** **اسم**  
**العتف** **عليه** **ولا** **البدل** **لعمه** **ولا** **الناكدة** **ولا** **موزع** **لعدم** **الخبر** **عليه** **فاما**  
**هذه** **الشرايط** **افرد** **ما** **لذكر** **وكون** **تامة** **والثاني** **ان يكون** **تامة**  
**مركبا** **كان** **اسم** **لا** **مكان** **وكان** **زيد** **كقوله** **توكن** **فيكون** **معنى** **وذا**  
**والثالث** **ان يكون** **زائعا** **مركبا** **كان** **المسومة** **العواب** **وصا** **للال**  
**مرشي** **لشي** **اما** **اعتبار** **الصفة** **مركبا** **زيد** **عنا** **واما** **اعتبار** **الحقيقة**  
**مركبا** **لما** **سواء** **واحق** **ان** **صار** **في** **قولهم** **صار** **زيد** **الى** **غيره** **وتامة** **بمعنى**  
**استقل** **واصبح** **وامشي** **لا** **قد** **ان** **مضمون** **الجملة** **بار** **التي** **هي** **الصباح** **و**  
**المساء** **والضحي** **لقول** **اصبح** **زيد** **عالم** **وكذا** **لضحي** **زيد** **امير** **او** **امير** **زيد**  
**عارفا** **وكون** **هذه** **الثلاثة** **معنى** **مجردة** **عن** **معنى** **الافعال** **ويكون** **تامة**

مخولا







**وقد عرف** **الف** مع فعل المضارع في اللغة الاولى شيئا بكادون  
 اللغة الثانية لا تمنع وقوع الفعل في كلا قول الشاعر عيسى الكلابي  
 امسيت فيه يكون وراه فقع قريب يكون جرسه ان **والثاني**  
 اي التثنية في سوال الذي وضع لمقارنه حصول الخبر **يقول كاد زيد** **فقد دخل**  
**ان** **واذا** ان يكون مفيد النفي من كاد وسو لنفي التوب كالافعال  
 كما ان الافعال المثبتة اذا دخل النفي عليها صارت منفية كذلك كاد  
 وانما قال **على الاصح** لا خلافة كما ذكر **وقيل يكون للامتنان**  
 مطلقا انما الماضي كقوله تع وما كاد يفعلون وقد ذكر واما في المضارع  
 فلو حطت الشرارة الزمة في قوله اذا غمر النائي السد قالوا قد اعرفت  
 نزوال الهوا ويراحه **وقيل يكون في الماضي للامتنان وفي المستقبل كالافعال**  
**تمسكا بقوله** **تم** وما دو معلون **ويقول في الورد ادغم الهمزة** **فقال بعضهم** **من حيث**  
 انه اذا دخل النفي على كاد يكون للامتنان في الماضي تمسكا بقوله **فقال**  
 وما كاد يفعلون وفي المضارع كالافعال تمسكا بقوله **فقال**  
 بعضها فوق بعض اذا اخرج يده لم يكذبها وما **وقوله** **تم** كاد سبعة  
 واجواب عنه لانهم ان دحهم في ما كاد ليل على الامتنان وموتها  
 الدرع في احوال الاختلاف للوقفين وسدل عليه بعضهم في قوله **تم** **فقال**  
**تم** **والثالث** **الاحد** **وجعل** **وطبق** **وكرب** **وسم** **كاد** **وقد** **تم** **فقال**

كاد وجره الفعل المضارع غير ان لان ان عمل  
 على الاستقبال الثاني كحال فعل الشرع كاد  
 فهو كالفعل **ف**

**افعال التمجيد** **فقال** فعلا التمجيد بالنظر الى الصيغة وافعال التمجيد  
 بالنظر الى المراد **ما وضع** اي افعال وضعت **للافتخار** **خرج** **مثل** **فخرجت**  
 لانها للافتخار عن التمجيد والبعث افعال النفس عند ربه ما خفي عليه  
 وخروج عن نظائره **ومما صنفان** **ما افعله** **افعله** **ومما** **اي** **للمع** **تصرفه**  
 منها مضارع وللمع ولانها للنسب والاجمع كونهما مشابهة في  
 افادته **منع** **للافتخار** **يقول** **احسن** **زيد** **واحسن** **زيد** **والا** **الاحسن** **اي** **كل**  
 فعل ثلثي مجزئ ليس بلون ولا عيب **بل** **منه** **افعل** **النفس** **ككون**  
 كل واحد منهما للمبالغة والتأكيد **وتوصل** **في** **المتن** **مثل** **ان** **جاء**  
 اي يحب ما يمنع من فعل التمجيد منه مثل شدوا حسن واجه يقول **فج**  
 نقول **اج** **عوره** **واج** **عوره** **ولا** **استغفرت** **فيها** **سديم** **ولما** **جاء** **فصل**  
 لتضمنها معنى الافتخار الموجب لعدم التصرف فلما قال **زيد** **حسن**  
 ولما احسن القوم **زيد** **واجاز** **الماز** **النفس** **لظرف** **لما** **سمع** **مرا** **العرب**  
 ما احسن بالرجل ان يصدق اي صدقه **وما** **استد** **انكره** **تمسك** **بجوده**  
**ما بعد** **افهم** **اشارة** **الى** **سان** **اعراب** **مثل** **احسن** **زيد** **في** **الاصول** **فما**  
**مبتدأ** **معني** **تم** **عند** **سبويه** **واخيل** **الجملة** **التي** **بعده** **في** **محل** **الرفع** **باجتماع**  
**والاصول** **تم** **احسن** **زيد** **القول** **لم** **شد** **ايته** **ذات** **اب** **موصول** **له** **عند** **فصل**  
**والجمل** **تم** **عند** **لما** **عش** **موصول** **له** **واحد** **صلتها** **ومما** **مع** **الصلته**



في محل الرفع بالاشارة او الجرح محذوف بقدره الذي احسن زيدا شي عند قوم  
 ما استفهامية في متدا او ما بعد خبره والقدر را شي احسن زيدا او هذا  
 الوجه حسن لانه تعلم انشاء الى انشاء بخلاف سيبويه فانه من اجاب الى  
 الانشاء بخلاف قول **الانحس فان فيه نقلا من الاخبار الى الانشاء**  
 وجد فها وبه فاعمل **سبويه فلا غير** اشارة الى اعاب مثل حسن  
 زيد فاعمل احسن عند سيبويه والبارادق واصل احسن زيد حسن  
 بمعنى صار ذ احسن كاعدا البعير والتمرة للصبي ورة فغير عن لفظ  
 الى لفظ الانشاء كيدل على غير المعنى للمسلم فاعمل هذا ليس احسن  
 لانه كالفاعل **بعض** ولما لم يرد صيغة واحدة **وسبقوا محذوف الى السبعة**  
**والجرح دون** وعند الاخفش **سبويه** احسن امر لاجرة وفيه  
 مرفوع مانه فاعلم وذلك الضمير المخاطب الى انه امر لكل واحد مطاب  
 مان يجعل زيد احسنا مان نصفه بالحسن هذا اصل جوي بجوي الالة  
 فلم يفر عن لفظ الواحد تقول يا رجل ويا رجلا ويا رجالا ليس بزيد  
 عند من احسن بالمتعدية اذ كانت التمرة في احسن للصبي ورة اي يكون  
 احسن امر من احسن زيدا ان صار زيد ذ احسن بالافادة كما في قوله  
 ولا تلقوا بهاكم الالة التملك اذ لم يكن التمرة للصبي ويكون احسن  
**افعال المدح والذم** اي افعال اصعب **الاشارة** فلم يكن مثل

اصل

مدح وذمته وشرف وقبح من افعال المدح والذم لانها لم تضع  
 للاث **ففسها** اي من افعال المدح **نعم** ومن افعال **ليس**  
 واصلها نعم وليس اسع الفاعل العين ثم اسكنت العين للمحذوف  
 على نفسه المعنى او ربما استعمل الاصل في نعم **وشبهه ان يكون الفاعل**  
**مروا بالالة** وشبهه من الافعال ان يكون فاعلها احد الامور الثلاثة  
 وهو ان يكون مفعولا تاما كجس نحو نعم الرجل زيد او مضاف الى الموصوف **بها**  
 نحو نعم صاحب الرجل زيد او يكون مفعولا كذا المضمير اما **بها**  
**منصوب** نحو نعم رجلا زيدا او اما واما مفعولا **مثل نعمنا** واما مفعولا  
 غير موصوفه كاني الالة وموضعها التثنية على التثنية اي نعم شهابي و  
 ضمة الصدقات وهي المخصوص بالمدح **وبعد** كالفاعل **المخصوص** بالمدح  
 او الذم لان ذكر الشئ هما ثم نفسه او وقع في النفس **من** **بها**  
**خبر** ولم يحتج الجرح لضمير المبتدأ القيام لام التثنية مقامه **او جرح**  
**مثل نعم الرجل** يعني وجب متدا محذوف على متدا رسوال كانه قبل من قبل  
 زيد حملا واحدا على الثاني جملتين قد رجع من قول متدا ان المخصوص  
 بالمدح والذم مبتدا وما قبل الجرح متدا بمسالم السيدان وجب تمام  
 على حال محل مبرم ولوجبهما ان جعل المخصوص بالمدح مفعول الاو  
 لقوله وجبتهما والمفعول الاول في افعال الغلوب مبتدا فلو لانه

محذوف

انشاء







ينفع خوفه على اربعة معان الاول التدار الغاية ونوف يستمع في  
 ماله انتهى ثم من البقرة والثاني **والثبير** ونوف يصح وضع اليد  
 مكانه كقولهم كذا فاجتنبوا الرجس من الاوثان **والثبير** والثالث  
 ونوف يصح وضع النعش مكانه كذا احدت من الدراهم **والرابع**  
**في غير الموجب** ونوف بانها لو اسقطت لم يحل المعنى الزائدة لا يلو  
 الا في الموجب **خلافا** فكلو في الاغنى قد كان من مطر وشبهه  
 كل قوله لا يغفر لكم ذنوبكم وانا ويا قوله قد كان من مطر ان يحول  
 على السبعين اي شئ من مطر وانه اريد به الحكمة كانه سيعمل كان  
 مطر فقل قد كان من مطر وما وبل لانه ان حرفها للتبعض لا لانه  
 قوله نعم ان الله يغفر الذنوب جميعا لانه خطاب لامة محمد عليه السلام  
 يغفر لكم ذنوبكم خطاب لامة لوح **والا لانهما** اي انتهى والغاية  
 في قائل من **وبمعنى** فليلا كقوله نعم انصاري الى الله اي مع حتى  
**كذلك** اي لا تنها الغاية **وبمعنى** كثر وحصى **الظاير** سفاو غرة  
 ولما تخلف الضماير بعضها بعضا لواز وقوع **على قسلا** كقوله  
 ولا صلبكم في جروح النخل **والثالث** **الصاق** كقوله نريد اي كمو  
 قرب منه واقسمت بالله **والا** كقوله كلف بالقلم **والفصاح**  
 حجت بسلاحه اي مع سلاحه اي بسلاحه **والثاني** كقوله نريد اي كمو  
 والعقد

او كما انما في قوله الصمد  
 واما كقوله في قوله لا اله الا الله  
 خلافا للبرية وفي قوله لا اله الا الله  
 المصوب والمجوز في قوله لا اله الا الله

والثقة فوضعت نريد **والظفر** كقوله جلست بالمكان **والثانية** في قوله  
**والثبير** في كبر ما نريد تقايم وسيل نريد تقايم **وفي غير** اي غير الموجه الى  
 النعي والاستفهام **قاسا** مثل **حجك** زيد وسواها في المرفع كذا  
 المثال واما في المنصوب نحو **التيه** **واللام** **للاختصاص** نحو اكل اللبس  
 والمال **الزبد** **والتعليل** كقوله لا تدب **وزايدة** كقوله لا تدب  
**ومعنى** من مع القول كقوله نعم وقال الدين كقوله والذين امنوا وكان خيرا  
 ما سبقونا اليه اي قال الكافرون عن المؤمنين لو كان الايمان حجة  
 ما سبقنا المؤمنين اليه وليس خطاب للمؤمنين لانه لو كان كذلك لكان  
 ان تعال ما سبقونا اليه **وبمعنى** **الواو** **في القسم** **للتعجب** نحو قد انا ان  
**ورب** **للتعجب** وسى تعبضه كم في الكسرة **لما صدر** **الكلام** كقوله انشا  
 التعليل **مختصة** **بشكره** لعدم حاجتنا الى المعرفة **ومعنى** لانها لتعليل  
 من جنس النكرة اذا وصفت صارت اخص مما كانت وانما ذلك  
**على الجمع** لان وجوب وصف النكرة خلافا **وخلافا** اي حواها علمها  
**ماضي** **مخبر** **وقال** اي فعل ما ضل موضعها للتعليل المحقق الماضي من كونه  
 موجود او هو مخبر وف عالما للحصول العلم به فاذا قلت رب جعل كروني  
 فاكرمني منه لرجل هو اب رب مخبر وف اي لقيت **وقد** **يدخل** **على** **مضمر**  
**مبهمة** **مبين** ذلك اليهم **شكره** **مستوجب** **الضحية** **نكر** كقوله رب اجعلني من  
 العبد

عيا























والمراد بقوله يلزمها احد المستويين انه اذا كان على ام المقطع امر  
او فعل او جملة اسمية او فعلية على الهمزة مثل ذلك **فمنها ما اراد ان يكون**  
اي ومن اجل ان السؤال الهمزة يلزمها احد المستويين والآخر الهمزة  
لم يحزن ان تعال ارايت زيدا ام عمرو والا الشك في ذلك لان ما يلي احد المستويين  
وما يلي الآخر الفعل **فمنها ما كان** **فمنها ما كان** **فمنها ما كان** **فمنها ما كان**  
**فمنها ما كان** **فمنها ما كان** **فمنها ما كان** **فمنها ما كان**  
كان اجواب باحدهما على التقييد لا بلا ونعم مثلا اذا قيل اريد عمو  
ام عمرو وكان اجواب زيدا او عمرو بخلاف او واما خلافا واما  
لان السؤال معهما سوال عن احدهما لا على التقييد جواب لا او نعم فان  
اجيب بالتقييد كان اجواب زيدا على السؤال **فمنها ما كان**  
**فمنها ما كان** **فمنها ما كان** **فمنها ما كان** **فمنها ما كان**  
ومن الامور المستعقل الا في آخر والاستغناء اما انهم فكيف ذلك **فمنها ما كان**  
فاذا حصل الشك في انه شارة قلت ام شارة تصاد الى الاضراب  
عمر او زيدا وتبين ان سوال كانك قلت بل هو شك في الاستغناء  
فكيف ذلك عندك زيدا ام عمرو وسالت او لا عن حصول زيد عنده  
ثم اضربت عن ذلك السؤال الى السؤال عن حصول عمرو وجوابه لا او نعم  
**فمنها ما كان** **فمنها ما كان** **فمنها ما كان** **فمنها ما كان**

وهو ان اما العاطفة يلزم ان يكون قبل المعطوف عليه اما الاخرى  
ليعلم في اول الامر كون الكلام متبعا على الشك نحو جاني ايا زيد واما  
لم يلزم ذلك في او وبل اجازا لانيان هما وزكهما **فمنها ما كان**  
**فمنها ما كان** **فمنها ما كان** **فمنها ما كان** **فمنها ما كان**  
فلا يلزمها وجب للاول عن الثاني نحو جاني زيد لا عمرو وبل للآخر  
عن الاول متبعا كان او موجبا لقول جاني زيد بل عمرو واما اذا وقع  
الاخبار عن زيد غلطا ولقول ايا جاني بل عمرو وهو محتمل لهما  
بل جاني عمرو والثاني بل جاني عمرو **فمنها ما كان** **فمنها ما كان**  
لازم للنفي لانها للغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه معنى اذا  
المعطوف عزدا فاما اذا كان المعطوف جملة مجازا ان يكون قبلها  
لثلاثات اذا كان ما بعده منفي **فمنها ما كان** **فمنها ما كان**  
جاء به في او ايل الكلام للمخاطب للمخاطبة الفوضي  
الكلام فاما والام حلا او ايل للكلمات وما يدخل للكلمات ومن  
المزادات اسما الاشارة والضماير نحو هذا وانت **فمنها ما كان**  
**فمنها ما كان** **فمنها ما كان** **فمنها ما كان** **فمنها ما كان**  
وان الهمزة للتوبيخ **فمنها ما كان** **فمنها ما كان** **فمنها ما كان**  
لانها مصدرية لما قبلها **فمنها ما كان** **فمنها ما كان** **فمنها ما كان**



كان او مبنيا استغما ما كان او جبر القول فم لم قال قام زيدا وقام  
 زيدا و اقام زيدا ولم يتم زيد تصد تعالما قبلها **وبلخصها بحجاب النفي**  
 اي ما لا يحجب بعد النفي استغما ما كان ملك النفي او جبر القول في جوا  
 فقال لم يتم زيدا ولم يتم زيدا اي لم يتم زيدا ومنه قوله تم الست برهم قا  
 يلى اي على است زيدا ولو قيل في اجواب فم لكان كذا لان لم يتم زيدا  
 لما سبقها نفيها كان او ايجابا **واي اسات بعد استغما فم بلخصها**  
 بقول لمن قال قام زيدا اي الله **واجمل وجه وان تصدق للمخبر** كقولك  
 في جواب مقال قام زيدا جبر او جبر وكقوله ان الذي يسمي لم قال  
 لعن الله ناقه جملتين اليك ان وصاحبها والمراد بالجر المنكلم لا  
 الذي خبر كمر والالم يقع قصد تعال للدها **حروف الزيادة ان وان ما**  
**ولا ومن الباء واللام** سميت بذلك لانها قد تقع زاييدا لا اعجازا  
 ابدافان مع ما **التي** اي فان للكسورة بر او ما بعد ما الناقية للزيادة  
 التي كقوله ، وما ان طمنا حين ولكن ، منايانا ودولة آخرنا  
**وقلت مع المصدر** الا وقلت زيادته مع ما المصدرية نحو اجل ما ان  
 جاز زيدا اي قد جلوسه **ولما** اي وبعد لما نحو لما ان تممت **وان**  
**مع لما** اي وراوان المعنوية بعد لما كقوله تم فلما ان جاز البشير  
**وبين لو** ويزاد ايضا بين لو **والنظم** نحو واعدان لو تممت

وقلت

قلت **وقلت** زيدا وتهما مع **الكاف** اي بعد ما كقوله كان طيبا  
 الى ناظر السليم على تقدير طيبه **ما** يزداد مع اذا شرطه اذا ما كذا  
 اكرتكم **وبلخصها** شرطه نحو متى ما تنى كركم **وبعد اين** شرطه نحو  
 انما سكن اكن **وبعد اي** شرطه نحو ايا ما تضرب اضرب **وبعد ان** شرطه  
 كقوله تم فاما ندين بك واذا زيدت بعد ان دخلت في التاكيد  
 على فعلها على الاكثر لانه لا كحرف الشرط كان ما كذا الفعل او ان **وبعد**  
**حروف** اي يزداد ما بعد حروف الجبر كقوله تم فيها راحة الله **حما**  
**وقال** مضر حروف الجبر لانها يزداد مع كل حرف جبر **وقلت مع النفي**  
 اي وقت ردة عن المضاف والمضاف اليه نحو عضبت من رحم  
 التي من غير رحم **ولامع الواو بعد النفي** اي يزداد لا بعد الواو الواقعة  
 ما كذا له نحو ما جاني زيد لا عمر **وبعد ان المصدر** يزداد بعد ان المصدرية  
 كقوله تم لكما يعلم اهل الكتاب اي يعلم وكقوله تم ما شئت ان لا تسجد  
 اذا رتكم **وشدب** **وللنظم** **وقلت** زيدا وتهما قبل القسم كقوله تم  
 مع القيمة ان قسم **وشدب مع المضا** اي شدت زيادته لا المضا  
 والمضاف اليه كقوله فم لا حورسك وما شوى ، وهو جمع الحار من حرا  
**ومر الباء واللام بعد مذكرها** اي ذكر زيادة الباء ومرارا فم باب  
 حروف الجبر وكذلك زيادته الكاف لانها لم تذكر هنا لانه زيادتها

ايك



**حق المسير الى ان** يميناً بذلك لو قو عنهما تفصيلاً في قول  
 اتج واختار موسى قوله اي فرقه وكذا في قوله ثم ونا ونياء الى ايا ابراهيم  
**فان محققنا في قول** اي يكون منفرده لكلام في معنى القول ليس  
 القول نحو كنت لان قم واورته ان قم ونا دية ان لا تعدد لوقولت  
 له ان قم لم يجر **الحروف المصدرية** سميت بذلك لانها تجعل الفعل في حكم المصدر  
**سواء ان كان غائلاً ولا في الفعل الى** كما وان المصدر قد صلا ان الجملة الفعلية  
 في حكم المفعول الذي هو المصدر نحو العجبي ما صنعت اي صنعت كرميت  
 اي حركت وان العترة وان المفعول الثقيلة محقق الجملة لا يمتنع  
 ويجعلها في ما قبل المفعول الذي هو مصدر خبره منساقا اليه **فان كان**  
 مشتقا نحو عجبني انك قايما اي قياك وعجبني ان زيدا اخوك اي اخوة  
 وان كان الخبر جازا قدرت الكون نحو عجبني ان هذا زيد الذي يكون غايبا  
**حروف التخييل** **الاولى** ككلامها محققا في معنى آخر وهو لا تنساع الشيء  
 لو غيره فيقع بعد ما المبتدأ كذا لو لا زيد كان كذا **المصدر الكلا**  
 لا لانها على نوع من انواع الكلام فوجب **فيها الحروف** **التي**  
 يطلب الفعل **اللفظ** نحو ملأه من زيد **والثانية** نحو ملأه من زيد  
 الفعل كد فيدل على الكوم على الترك اذا دخلت على الماضي كد في اقر  
 وعلى طلب الفعل كد في عليه اذا دخلت على المضارع كد في اقر

الاولى

**التوقيف قدوة في المضارع** **التفصيل** انما سميت بذلك لانها محبة ما هو متوقع  
 الاخبار وهي عند التحقيق فاذا دخلت الماضي من الى احوال افاة التحسين  
 فاذا دخلت المضارع كانت للتعليل مع افاة التحسين كقولهم الكذب  
 قد تصدث وقد بر او هما التحسين في المضارع فقط كقولهم قد علم  
 وكوز الفصل بينهما ومن الفعل القسم نحو قد وادققت **وقد انما**  
**الهمزة وسيل الى المصدر** لا لانها على نوع من انواع الكلام وسيل الى  
 على اقل من قول زيد قايما وقام زيد **كذلك** **سبل** نحو سبل زيد قايما  
 قام زيد **والهمزة اعم** **فان قيل** **الاولى** **والثانية**  
**زيد او هو** **الاولى** **زيد** اعلم انه اذا كان اخبر في الجملة لا سمية فعلا جازا  
 الهمزة نحو زيد قام والاولى ان يجعل زيد فاعل فعل مجزوف فيفسد بعده  
 ولم يحز استعمال سبل الاعلى الشذوذ واذا استعمل كان فعلا مجزوف  
 لا مستندا ولا يقال سبل زيد قام لان سبل في الاصل بمعنى قد كقولهم قد  
 اتى على الانسان فكما لا يقال قد زيد خرج لا يقال سبل زيد خرج  
 فان قيل فعل هذا يلزم ان لا يجوز سبل زيد خارج لا تنساع ان  
 يقال قد زيد خارج **قلت** انما جاز حلا على اختيار في مثل زيد خارج  
 وانما لا يحل على اختيار في مثل زيد خرج لان من جملة اقرب بيانه سبل فاعب  
 في نفسها او لم يحل على اختيار واستعمل من الهمزة لا لكان نحو قد

ص ١٠٠

يع







والضرب الثاني هو الاول مع الفاء القسم مثله ان ماضى ماضى  
فكون اجواب للشرط والشرط مع اجزاء ساداسد جواب القسم  
الثالث ان يكون غير الشرط مقدما على القسم مع اعتبار القسم  
انا والله ان افسى وان لم ياتى الا كرمك فيكون اجواب للقسم  
القسم مع اجواب ساداسد جواب الشرط والمجموع خبر المبتدأ والشرط  
الرابع هو الثالث لكن مع الفاء القسم مثله انا والله ان ياتى أنك  
يكون الشرط مع اجزاء خبر المبتدأ ويكون المبتدأ مع اجزاء قايما جواب  
القسم **بعد القسم كاللفظ نحو ان يخرجوا الى المسجد** اي وتقدير القسم  
قبل الشرط لكون اجواب للقسم لفظا ولزوم الشرط الماضى كقوله تع  
لن يخرجوا لخروج معهم وكقوله تع وان اطعمتم انكم لم تخرجوا  
فلولا ان قد بر القسم قبل الشرط فيهما لوجب حرم لا يخرجون او دخول الفاء  
على انكم لم تخرجوا **واما للتفصيل** الى ما وضعت لتفصيل النسب  
اما زيد فاعلم واما بكر فخاسل كنهم لم يلية موكرارا ما كقولهم قاتلوا الذين  
في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه اي من الزان ولم يذكر بعده انا  
لانه معلوم من الاول الى واما الذين ليس في قلوبهم زيغ فليسوا هم  
منه ويدل على كونه للشرط لزوم الفاء في جوابه **والشرط حد وقيلها**  
لا في المقصود وهو الاسم الواقع بعد دون الفعل والمأخوذ من الفعل

حسبهما في خبرهما عوضا عنه لهذا وليلا سوال اجزا الشرط والشرط  
الا ترى ان منتهى قولك اما زيد فنطلق مما يمكن من شقي من منطلق  
زيد خرجوا بهما **وعوض عنها وبين فاما خبرها** ما في خبرها مطلقا اي سواء  
كان ذلك الاسم الواقع بعد خبرها في خبرها ماضيا ماضيا منصوبا  
كان بعد فاء اجزاء ما يمنع التقدم مثل ان او لم يكن **مثل الميم** **فزيد**  
**منطلق وقيل هو معمول** **للمحذوف مطلقا** سواء كان ذلك الاسم فوفا  
نحو اما زيد فنطلق اي ماضيا ذكر زيد فهو منطلق ومنصوبا نحو اما يوم  
اجتمع فزيد منطلق اي ماضيا ذكر يوم اجتمع فزيد منطلق وهو ضعيف  
الاجزاء النصب في الاول بتقدير ماضيا ذكر زيد والرفع في الثاني  
بتقدير ماضيا ذكر يوم اجتمع لكنه غير جائز بالاتفاق **وقيل ان كان الاسم**  
الواقع بعد **اجزاء التقدم** على جواب **اما في الاول** يعني انما جاز ما في خبر  
جوابها فهو ابتداء نحو اما زيد فنطلق او معمول ما بعد الفاء نحو اما يوم  
زيد منطلق واما زيد اما ضارب فان يوم اجتمع كونه ان يكون لفظا  
لمنطلق بعد على الفاء **ولا في الثاني** اي وان لم يكن جازا للتقدم على  
جوابها ان كان ما بعد الفاء ما يمنع التقدم فمن الثاني يعني ان لا يجر  
ما في خبرها بهما بل معمول الفعل المحذوف نحو اما يوم اجتمع فان زيد منطلق  
للتسارع عمل ما بعد ان فيما قبلها لاقتضاها مصدر الكلام وان كان







علم ولشدة الاتصال الموصوف بالصفة **نونا في تأكيد ساكنة**  
**ونقطة مفتوحة مع غير الالف** نون التأكيد نونان الاول خفيفة ساكنة  
 والثاني ثقيلة مفتوحة مع غير الالف والثقله ابلغ في التأكيد خفيفة  
 واخفیه ساكنة على الاصل لكونها مبنية وحرك الثقيلة لا تتحرك الساكنة  
 وتحتها الحجة النخلة وانما قال **مع غير الالف** لانها لو كانت متحركة كانت  
 مكسورة ومبنية في المشي وجمع المونث نحو اضربان واضربان لكانت  
 شبيهة بنون المشي اي يخص النون مطلقا بفعل المستقبل الذي  
 فيه معنى الطلب لانه يؤكده لا يكون مطلوبا والمطلوب لا يكون الا في  
 المستقبل **والنهي** كولا يفعلن **وآل انما** نحو مل يمتحن **والتمني**  
 نحو لمك يحزن **والعرض** نحو الباسلن **والقسم** نحو بالله لا كيدك **وللت**  
**في النفي** ان قلت نون التأكيد في النفي فلا يقال يا قوم من الا قليلا **لما**  
 عن معنى الطلب وانما جاز قليلا ما افعلن تشبها لها بالنفي **لما**  
**في جمل القسم** اي لزمت نون التأكيد في جواب القسم المتبقي ان  
 موضع التأكيد لا يلزم في غيره **وكثير في مثل انما يفعلن** اكثر نون  
 لتأكيد الفعل المستقبل اذا زيدت ما على حرف الشرط لانه كدو  
 لشرط ما أكد الفعل المستقبل الذي هو المقصود ايضا بالموافقة **فما**  
**مع ضمير المذكورين مضموم مع المعطوف** لعل اكثره التاكيد

وحقن بالانحراف  
 ٤٥

والا كانت الجملة احده فوزيد قائم عمرو وما يقوم مقام  
 الضمير كاللام في نعم الرجل زيد وذا في جنذا زيد ان جعل زيد  
 مبتدأ والجملة قبله خبرا هذا اذ لم يكن الجملة عبارة عن المبتدأ  
 بان يكون المبتدأ ضمير الشأن نحو قوله تعار قل هو الله احد  
 والعنص نحو قوله تعار فاذا هي شأ خصة البصار الذين كسروا  
 فلم يلحج الى الضمير وانما قال عايد ولم يقل ضمير يشمل الضمير  
 وما يقوم مقام الضمير **وقد يحدف** عند وجود القرينة  
 نحو السمن منوان بدوم اي منوان منه بدوم وكقوله تعار لمن  
 ضمير وعفرا ان ذلك لمن عزم الامور تقديره ان ذكر منه لمن  
 عزم الامور **وما وقع طرفا فاكثرا انه مقدور لجل**  
 احد الطرفين او الجاد والمجرو راذا وقع خبرا فلا بد من  
 عامل مقدور لانه معمول وينعضم بقدر اسم الفاعل عاما  
 وهو التانيث او الخاصل ونحو ذلك وحجتهم ان ذلك المقدور  
 خبر المبتدأ او اصل الخبر ان يكون مفردا واكثره قد دون  
 فعلا عاما نحو حصل واستقر وحجتهم ان ذلك المقدور عامل  
 واصل العمل للافعال وعلى التقديرين لما حذف العامل اسفل  
 الضمير الذي كان فيه الى الطرف فيقال ان ذلك الضمير مرفوع

لا يقال



بالطرف لقيام مقام الفاعل وكذلك ان كان المقدر عاملا  
في الطاصر نحو زيد في الدار ابو يعلى ان الطرف عاملا  
في ابو لما قام مقام العامل **واذا كان المبتداء مثلاً على**  
**ماله صدر الكلام** اصل المبتداء التقديم مع جواز  
الناخير ثم قد يعرض له ما يوجب تقديم فمن ذلك ان  
يكون متعدياً لما صدر الكلام كالا استفهام والشرط  
والتعجب ونحو ذلك نحو من في الدار ومن يكرمني اكرمه  
وما احسن زيدا وزيد قيام **مثل من ابوك**  
في هذا المثال فيمثل ان يكون ابوك مبتداء ومن حين  
لكنه وتقرين ابوك والمثال المطابق من في الدار ومن قام  
**واما كان للشرط والاستفهام وغيرهما مما مر معنى الكلام**  
مرتبة الصدر لان السامع يبنى الكلام الذي لم يصدر  
بالمضمر على اصله فلو جاز ان يجر بعد ما صدر لم يرد  
السامع اذا سمع بذلك الغير وهو راجع الى ما قبله  
بالتفسير او متغير لما ينبغي بعده من الكلام ويتشوش  
لذلك ذهنه وكذلك حكم المضاف الى المادة الشرط والاستفهام  
يجب تصدق نحو غلام من قام وغلام من يقع اقران

مسند اليه الفعل لانه وان كان الفعل مسنداً  
من ليس مقدماً عليه فلا يكون فاعلاً لقوله **قيام**  
اي الفعل او شبهه وقوله عليه اي الفاعل **على جهة قيامه**  
**به مثل قام زيد** وزيد قيام ابو الخير به لما اي على طريقة  
قيامه به وبشكل سواء كان قائماً او لا يقال علمت هذا العمل  
على وجه عملي وعلى جهته اي طرزه والجار في على جهة متعلق  
باسناد او صفة لمصدره اي اسناد على طريقة اسناد القيام  
ويعني بتلك الجهة اي لا يفر صيغة الفعل الى فعل ويفعل  
واسمايهما وذكر ان طريقة اسناد الفعل القائم مصدره  
بالفاعل على حقيقة نحو طرف زيد عدم التغير وكل ما  
اسند الفعل على هذا النمط من الاسناد فاعل عند الحاجة  
وان لم يكن الفعل قائماً على الحقيقة كالا امور النسبية  
نحو قرب وبعد زيد فان القرب والبعد امران عقليان  
ليسا بموجودين قائمين بالفاعل بل انهما اضافان عارضان  
للمتقارب فالمساعد في الفعل بالنسبة الى شيئين كمنهما  
على جهة انهما قائمان بالفاعل من حيث انهما يعملان بالقيام  
الى المتقارب والمتباعد وكذا الافعال المتعدية نحو ضرب



وقتل لان الضرب نسبة بين الضارب والضرب  
 باحدهما دون الاخر بل هما الصدور عن احد  
 على الاخر ويقول على جهة قيامه به يخرج مفعول ما لم  
 يسم فاعله وهو عند القاهر والرخشى فاعل  
 اصطلاحى فلا يجترزان عنه وعند من جدد هذا الحد  
 ليس بفاعل وخلافهم لفظي ولجمع الحائنه هل يقال له في  
 اصطلاح النحاة فاعلا او لا وليس خلافا معنويا  
**والاصل ان على فعله** لانه كالجزم منه بدليل اسكان اللام  
 فيه عند حقوق الضمير البادى المرفوع غير الواو والالف  
 نحو ضربت ووقوع اعراب الفعل بعد نحو يضربان ويضربون  
 ورد العين في قولنا وانا قال رد العين في قولنا لانهم انما  
 حذفوا عين الفعل لا التقاء الساكنين فاذا تحرك رد الالف  
 في موضع لا يكون حركته لازمة في مثل قل ما لحق واناد  
 في قولنا لانه لما اتصل الف الضمير الذى هو كالجزم من الفعل  
 حركة اللام حركته لازمة فرد ولان الفعل لا يبيد بدونه  
 ولكونه موجدا للفعل غالبا ولان الفاعل اقرب الى الفعل  
 من المفعولات الاخر **فلذلك جاز ضرب غلام زيد**

اى لتقدم الفاعل معنى وان كان موخر اللفظا **واتع ضرب**  
**غلام زيد** لئاخره لفظا ومعنى فيكون الضمير في غلام  
 غير راجع الى شئ قبله **واذا اتى الاعراب لفظا فيها**  
 بان يكونا مقصورين او مبنيين لفظا هذا ساكن لما يوص  
 فيوجب تقدم الفاعل على المفعول بعد ان كان جاز  
 التاخر عنه قوله فيهما اى فى الفاعل والمفعول نحو ضرب  
 موسى عيسى وقتل هذا هذا واكرم من على الباب من على  
 السطح لفظا نجب على التميز اى اذا اتى لفظ الاعراب  
 لا تقديم **والقرينة** اى اذا اتى القرينة لانه لو اتى  
 الاعراب لفظا فيهما ولم يسف القرينة لم يجب التقديم  
 نحو ضرب موسى العاقل عيسى واكرم موسى عيسى الكريم  
 واكمل الكمثرى موسى واوصى المرتضى المصطفى فان ههنا  
 لم يجب التقديم لعدم الالتباس **او كان متصلا**  
 او كان اى الفاعل لتعذر تاخير المتصل قوله مضرا  
 احتراز عن الفاعل المظهر نحو ضرب زيد عمرو فانه  
 لا يجب تقديم قوله متصلا احتراز عن المضمر المتصل  
 نحو ما ضرب زيد الا انا ولا يشك هذا بمثل زيد ضربت



لان المراد لا يتقدم المفعول على مجرد الفاعل **او وقع**  
**مفعولا بعد لا** اي مفعول الفاعل نحو ما ضرب زيد لا  
 عمرا يجب تقديمه ههنا فانه انما الضرب ضرب زيد  
 على عمرو مع جواز ان يكون لعمرو ضارب آخر فلو  
 آخر عن المفعول انعكس المعنى **او معناها** انما ضرب  
 زيد عمرا والعلة كما هي وكل ما يكون اخيرا بعد انما يكون  
 في حكم الواقع بعد **الا** **وجب تقديم** اي تقديم الفاعل  
**واذا اتصل به** اي بالفاعل **ضم المفعول** نحو ضرب زيد **لانه**  
 وجب تقديم المفعول هنا لانه لو آخر عن الفاعل لزم  
 الاضمار قبل الذكر **او وقع بعد الا او معناها** وانما وجب  
 تاخير الفاعل ههنا لما ذكرنا بعينه في وجوب تقديم  
 الفاعل نحو ما ضرب زيد الا عمرو فان مضروبية ما قبل  
 محصورة فيما بعدها وانضاربه محتملة وكذا انما ذكرنا  
**او اتصل بمفعولا وهو غير متصل** اي مفعول الفاعل نحو ضربك  
 زيد وجب تقديم المفعول على الفاعل ههنا لانه لو آخر  
 عن الفاعل لزم ان يكون المتصل منفصلا بلا غرض **وهو غير**  
**متصل** انما قال وصو غير متصل لانه لو كان الفاعل

مثلا

متصلا مع اتصال المفعول وجب تقديم الفاعل على المفعول  
 نحو ضربك **وجب اخيرا** اي تاخير الفاعل **وقد حذف النعلان لقيام**  
**قرينة جوازنا كقولك زيد لمن قال من قلم**  
 قوله في مثل زيد اي قيام زيد فهو فاعل فعل محذوف يدل عليه  
 الاستفهام انما قلنا انه فاعل ولم يقل انه مبتداء والخبر  
 محذوف اي زيد قام ليكون الجواب مطابقا للسؤال **لانه**  
 عن مضمون جملة فعلية فيلزم ان يكون الجواب جملة فعلية  
**وليكن يريضا دغ الحسنة** **وتحيط مما تطيع الطوائج**  
 قوله يريد لا يتصرف للعلمية ووزن الفعل قوله ضارع هذا  
 جواب عن سوال مقدر وكان سائلا قال من نكر يريد فقال  
 ضارع اي سكتة ضارع وهو الدليل قوله **وتحيط** المحب  
 سائل يسألا وسيلة قوله مما مصدرية اي من اطاعة  
 الطوائج قوله تطيع اي ما يهلك المهلكات اي المصادات قوله  
 الطوائج جمع مطيع على حذف الزايد وهو على اخلاق القياس  
**ووجوب مثل وان احد من المشركين استجارك**  
 اي يحذف الفعل وجوبا في كل موضع له مفسر مع القدر ستة  
 كقول تعالى وان احد من المشركين استجارك اي وان استجارك



وانما وجب حذفه لانه فسر بفعل بعده ولا يجمع بين المفسر  
والمفسر الا اذا كان في المفسر فائقة زائدة كقول تعالى اذ رايت  
احد عشر كوكبا والشمس والقمر رايتهم لي ساجدين قوله  
من المشركين استجار كل الجار والمجرور يتعلق بحذفه وفي  
محل الرفع بانه صفة لاحد وقد يحذفان معا **وقد يحذفان مثل**  
**لمن قال اقام زيد** الفعل والفاعل جميعا كما في  
جواب من قال اقام زيد فيقال نعم اى نعم قام زيد وانما قدرت  
المجئلة الفعل دون الاسمية ليكون الجواب مطابقا لسؤال  
**وانما تنازع الفعلان** اى يتنازع في اللغة واراد ههنا  
توجههما والتنازع يكون بين العاملين سواء كان فعلين  
او مشايخين للفعل او اكثر من العاملين **لان** ذكر الفعل لانه  
الاصل في قياس عليه فزيد **واضرب** على سبعين ولم يقل اذا  
تنازع الفعلان او اكثر لانه اقل ما يقع فيه التنازع **ظاهر**  
اى اسما ظاهرا وانما قال ظاهرا احتراز عن المضمرة فانه لا يقع  
فيه التنازع الاستواء الفعلين في الاضمار فوضيت واكرمت  
وزيد ضرب واكرم **بعدها** انما قال بعدها لانه  
لو كان قبلها احب اعمال الاول لانه الاقرب اليه واسبق

المفسر

المقتضيين **فقد يكون في الفاعلية فوضيت واكرمت زيد وفي المفعولية فوضيت**  
**واكرمت زيد** قوله وقد يكون اى التنازع الفعلين والضمير  
راجع الى مصدر الفعل الذى قبله مضافا الى فاعله  
**وفي الفاعلية والمفعولية مختلفين** منصوب على انه حال  
عن الفعلين اللذين يدل عليهما الضمير المستكن في يكون  
لان معنى قوله قد يكون التنازع فقد يتنازع الفعلان  
في الفاعلية والمفعولية مختلفين مثال اكرمت وضربت زيد  
وانما قال مختلفين احتراز عن التنازع في الفاعلية والمفعولية  
متفقين فوضرب واكرم زيد عمرا فان حكم يعلم من التنازع  
في كل واحد منهما على الانفراد **ولختار البصريون اعمال**  
**الثاني** لانه اقرب المقتضيين مع تجويز اعمال الاول **والكوفون**  
**الاول** مع تجويز اعمال الثاني لانه اسبق المقتضيين  
**فان اعلمت الثاني اضمرت الفاعل في الاول على وفق الظاهر**  
اى موافق الظاهر اعنى ان كان الفاعل الظاهر مفعولا اضمرت  
مفعولا وان كان مبنيا اضمرت مبنيا فوضربت واكرمت الزيد  
وضربت واكرمت الزيد وان كان الفاعل الظاهر موزنا  
اضمرت موزنا فوضربت واكرمت هند وحسان واكرمت

الفاعل



الصديق وان كان مجوماً كذلك لم يضر بطني واكرمت العندبات  
**حذف الحذف** اي حذف الفاعل **خلافاً لكسائي** فانه حذف  
 ليلا يلزم الاضمار قبل الذكر والفرق بين الاضمار والحذف انما  
 يظهر في الجمع والمثنى فيقول على الاضمار ضرباني واكرمت  
 الزيدين وعلى الحذف ضربني واكرمت الزيدين والكسائي  
 يختار الحذف لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر والمحق ان الاضمار  
 اولى من الحذف لانها وان كانا على خلاف القياس الا ان  
 الاضمار قبل الذكر موجود في كلام العرب كما في خبر الشان  
 بخلاف حذف الفاعل وحده فانه لم يوجد في غير هذا  
 الباب **رجاء** اي الخلاف والاضمار **خلافاً للعرضاء**  
 لانه ينسج هذا المسئلة وامثالها اي لما يلزم من الاضمار  
 قبل الذكر او حذف الفاعل وهو مردود بل يقول بعمل  
 الفعلان في الظاهر اذا كان الثاني يقتضي الفاعل ايضاً نحو  
 ضربني واكرمتي زيد وجوز ان يوقى بضمير مرفوع منفصلاً  
 بعد الظاهر ليكون فاعلاً للمفعول الاول ولا يكون اضماراً  
 قبل الذكر نحو ضربني واكرمتي زيد هو كذلك مفعول اذا كان  
 الثاني مقتضياً للمفعول نحو ضربني واكرمتي زيد هو ههنا

في قوله ضربني واكرمتي زيد  
 ان الضمير في الاضمار هو زيد  
 والاضمار هو الضمير في الاضمار

في قوله ضربني واكرمتي زيد  
 ان الضمير في الاضمار هو زيد  
 والاضمار هو الضمير في الاضمار

لا يعمل

رجلاً ورجلين رجلين وجماعة جماعة فاما قلت جاء الغوم  
 آحاداً وموحد كان اصلها واحداً واحداً وكذلك البواقي  
 ففيها سببان العدل والوصف وقيل العدل وتكرار العدل  
 لانه معدول عن الاسمية الى الوصفية **واخر**  
 وهو جمع اخرى وهو تاثير آخر وهو افضل التخصيص  
 وقيل ان يستعمل اما مع من ولا يشي واليجمع او مع الالف  
 واللام فتبي وجمع او مع الاضافة فيجوز الامر ان واخر  
 لم يستعمل مع الاضافة فكان حقه ان يكون مع الالف واللام  
 مجموعاً او مع من مفرداً فهو معدول اما عن الاخر او من  
 اخر من وفيه سببان العدل والوصفية **وجمع**  
 هو جمع جمعاء وجمعاء مؤنث اجمع وقاس فعلاً  
 فعمل ان يجمع على فعل فهو معدول عن جمع وقيل هذا  
 اذا لم يجمع مع او والنون وقد قيل اجمعون  
 فهو معدول عن جماعي او جمعاً وات كضاري وحمراء  
 وفيه سببان العدل والوصف الاصلي والتعريف التوكيد  
 لانه انما يقع تأكيد المعرفة **او تقديم كسر**  
**في جمع** فانه قيل عدليت لغزونة كون نظم



كحذار والذي يمكن ان يقال في توجيه باب قطاع  
 ان فعال مبني عند اهل الجواز لمشا بعتة نزال في العدل  
 والزنة واما عند بني تميم فان لم يكن في آخره راء فهو عرب  
 غير منصرف وان كان في آخره راء فهو حضار ووبارثما  
 وليس فيه الاسباب وها العلمية والتأليف والاسباب  
 لا يوجبان البناء فتقدر فيه العدل ضرورة حصول  
 موجب البناء وهو مشا بعتة نزال وانما بني ما في آخره  
 راء يجوز فيه الامالة فلما قدر العدل فما في آخره راء  
 قدر في غير الاطراد الباب **الوصف شرطه ان يكون**  
**في الاصل** اي في اصل الوضع والذليل عليه الاشتقاق  
 المحقق **فلا تضره الغلبة فلذلك صرفي مريد بنسوة الاربعة**  
**تصح اسود وانق للجنة** قوله الوصف اي الوصف المانع  
 من الصرف والوصف ما دل على ان يكون معنى قوله  
 شرطه الى آخره خلافا لجنم الدين الرضي رحمه الله عليه  
 ان عدله بشرطه ان يحصل في الحال بسواء حصل اول  
 من قبل فان قيل ان الوصف في الحال ثابت في اربع  
 نون اربع والاسمية ثابتة في اسود واربع وادم

قسمة الشيء الجزايات حقوق كل الانسان حيوان وفرس وبقر  
 وغنم وغير ذلك ولا يلزم منه ان يكون الحيوان عبارة عن مجموع هذه  
 الانواع وايضا قولهم الواو يفيد الجمع لا يريدون به ان المعطوف  
 والمعطوف عليه مجتمعان معا في حالة واحدة بل اراد وانما  
 مجتمعان في كونهما محكوما عليهما او في كونهما حكيمين او في حصولهما  
 لحوسباه زيد وعمرو وزيد قائم وقاعدون زيد قام وعمرو قعد  
**انها اما ان تدل** واللام في لانها للتعليل يتعلق بمعنى الفعل  
 الفعل الذي يدل عليه قوله اسم وفعل وحرف وهو معنى منقصة  
 او مختصة واسم ان ضمير الكلمة والمضاف محذوف اما من الاسم  
 او من الخبر فتدبر لان حالها اولانها ذات دلالة وجوز ان  
 يكون اما ان تدل مبتدأ محذوف الخبر اي ولا سيما ما  
 وانما احيى الى هذه التقادير ليستقيم المعنى **على معنى** يتعلق  
**في انما يتعلق** بفعل محذوف والجملة في محل الخبر بانها صفة لمعنى  
 وفي نفسها اي بنفسها من غير ان تذكر معها ضمير في اصل  
 الوقع **اولا** تدل على معنى في نفسها **الثاني** اي لا اما ان تدل  
 على معنى في نفسها حكما كذا اي لا باعتبار امر خارج عنها **الاول**  
 اي ما دل على معنى في نفسها **اما ان يقرن بالحد** اي الحال والماضي

الحرف

الانظمة النونية



والاستقبال **اول** لا يقتضيان **الاسم** اي ما لا يقتضيان بهما والاول  
الفعل اي ما يقتضيان بهما **قصة** حاضرة وايق بين النقي  
والاثبات **وقدم** بذلك **الاسم** والفعل والوصف لان  
الحمد ما يتركب من الجنس والفعل وقد علم بذلك المحرر للجنس  
وهو الكلمة لانها مورد القصة وقد علم فصل كل واحد وصوبها  
بتقريبه كل قسم عن القسمين الاخرين كالدلالة على معنى ونفسه  
وعدم الدلالة والاقتران باحد الازمنة الثلاثة وعدم الاقتران  
والحمد قول حال على ماهيته **الشئ الكلام** ويقال له  
الجملة والركب التام ايضا في اصطلاح المنطقيين **وبعض**  
يفرق بين الكلام والجملة بان الكلام قد يطلق على الجمل  
الكثير والجملة لا يطلق الا على واحد وبانه يقال كلام الله  
ولا يقال جملة الله وبان الجملة اذا عجز لها ما يسلب صحه  
الكون عليها كالجمله التي وقعت شرط او صلة يقال لها  
جملة ولا يقال لها كلام **ما تضمنه كالمعبر** ما كنا نرى عن اللفظ وهي  
اما موصولة اي الكلام القبط الذي تضمن واما موصوفة اي الكلام  
لغة من فعل الاول ما مع صلة اعني تضمن خبر المستند  
معنى الكلام وعلى الثاني ما وجدها خبر للتبديع والجملة اعني

مع ان الاول منصرف والثاني غير منصرف قلنا صرف الاول  
لعدم شرط وزن الفعل وهو ان ليس بدل التاء وهو قبل التاء  
فان قيل المراد بالتاء التانيث وهذه ليست لتانيث بل علامة  
لتذكير قلنا انها للتانيث لانها جتى بها ليبدل على التانيث  
في المعنى وهو معنى الجملة ليوافق اللفظ والمعنى وضع الحرف  
الثاني بالوصفية الحاصلة فيه لان معنى العلة تخيص اللفظ  
سحق ما وضع فلا يخرج عن مطلق الوصف بل انما يخرج عن  
وصف العام الى الخاص **تقدير** الكلام الوصف شرطه ان يكون  
في الاصل فكذلك صرف مرت بنسوة اربع فلا يضر العلة  
اي غلبه الاسمية قوله فكذلك اي لكون اشرط الوصف ان يكون  
في الاصل الوصف صرف مرت بنسوة اربع وان وجد فيه  
الوصف ووزن الفعل لان وصفته عارضة فهو من  
اسماء العدد وهي ليست بصفات قوله بنسوة اربع حقه  
باربع نسوة قوله اربع اي معدودة بهذه العدد قوله  
وامتنع الى آخره اي ولكون شرط الوصف ان يكون في الاصل  
اقتنع من الحرف اسود وارقم اسمين للحيمة وادم اسم للتيد  
الحديد لان الاسمية فيها عارضة وهي في اصل الوصف



صفات بدالاته الاشتقاق المحقق في الاقتران مشتق من الرقة  
 وادم من الدهمة **وضعت منع افعى الحية واجدلا للصفر**  
**واخيلا للطاير** قوله وضعف لعدم تحقق معنى الوصف فيها  
 ومن منع صرفها توهم معنى الوصفية فيها فتقدر ان افعى  
 بمعنى الحديث من الغرور وهي السم اى ذوالسم واجدل بمعنى  
 القوى من الجدل وهو القتل والمقترط ايرقوى واخيلا من الخيلا  
**الثانيث بالتاء** انما قيد بالتاء ليجزى الثانيث بالالف  
 فانه لا يشترط فيه العلمية **شرطا العلمية** ليكون الثانيث  
 لازما فيوثر **والمعنى كلك** اى شرط العلمية **وشرطا تخم**  
**تأثير زيادة على الثلاثة او تحرك الاوطة والحجة** قوله وشرط  
 شرط وجوب تأخر الثانيث المعنوى انما اختص المعنوى بهذا  
 الشرط لعدم احتياج اللفظ الىه لانه لا يوجد موصوفه بالتاء  
 ثلاثيا ساكن الاوسط ولقائل ان يمنع ذلك لوجود مثل شاة وذات  
 ويمكن ان يجاب عنه بان المراد في قوله الثانيث بالتاء شرط  
 العلمية وهو التاء المتحركة للثانيث والتاء في ذات وشاة  
 ليست كذلك لانها بديل عن شئ فاصل شاة وشاة فحققت  
 بثلاثية **فهند يجوز صرفه وزنيب وسقور ماء وجوز**

فهند يجوز صرفه لان فيه حرفه ما تقوم مقامه ثقل احد  
 السبيلين فكان فيه سببا واحدا فهند يجوز صرفه  
 منه للعلية والثانيث المعنوى قوله وماء وجوز اسماء  
 بلديتين فهما غير منصرف للعلية والثانيث المعنوى  
 والحجة قوله ممتنع كل واحد منها ولهذا لم نقل ممتنعه  
 او ممتنعات **فان سمي مذكر** قوله به اى بالمؤنث المعنوى  
**فشرطا الزيادة على الثلاثة** **سصرفا وعرب** لغوات  
 الثانيث المعنوى بتسميه المذكور به فشرط لونه زائدا  
 على الثلثة ليقوم الحرف الرابع مقام تاء الثانيث وانما  
 قلنا ان الحرف الرابع يقوم مقام تاء الثانيث لانه لو لم  
 يكن كذلك لزم اتيان التاء في تغيير عقرب لانه لا تقدر  
 قدما بقديمة وعقرب بعقيرب والتغيير يرد الاشياء  
 الى اصولها وعقرب ممتنع اى اذا سمي به المذكور **المعرفة**  
**شرطا ان يكون علمية** لان المعارف خمس المقصودات  
 والمبهمات وهما مبنيان للعرف باللام والمضاف الى  
 احدهما بعلان غير المنصرف منصرفا فكيف يكونان  
 شرطين فيه فلم يسبق الا العلمية هذا اذا لم يتغير تعريف

ممتنع



التوكيد اصلا نحو اجمع وقيل فيه وزن الفعل وتعريف التوكيد  
اياه ايدا تعريف المعرفة وقيل وزن الفعل والتعريف  
الاضافي لان الاصل اجمعه كذا لما يكن المضاف اليه مذكورا  
ايلا جاز ان يجعل تعريفه سببا وان كان الاضافة مانعة  
من منع الصرف **الجمعة شرطها ان يكون عليها في الجملة وحركتها**  
**او زيادة على الثلاث** قوله شرطها علىية في الجملة اي شرطها ان يكون  
الاسم اللغوي مستوعلا في الجمع على في حال النقل ويستعمل كذلك  
في كلام العرب وانما اشترط ذلك لانه اذا نقل على لا يدخله  
بعض تصرفات كلام العرب مثل ادخال الالف واللام والاضافة  
فيكون امر الجملة ظاهرة بخلاف ما اذا نقل اسم جنس  
**فنوح منصرف** قاسه جارلا على الموث للعتوى  
فاجاز فيه الامرين قال المصنف خدماته غلط لان مثل  
نوح لم يوجد في كلام الله ولا في كلام الغضا غير منصرف  
بخلاف مثل هند وهد وكان السبب فيه ان الجملة  
اضعف من الثالث **وشتر وابراهيم متمتع** قوله  
واشتر اسم حسن دار ان قوله متمتع اي كل واحد  
منها **الجمع شرطه صيغة متمتع الجمع** غير ما قوله شرطه اي شرط

ومما  
ساجد

الجمع مانع من الصرف كونه على صيغة متمتع للجمع وهي  
صيغة غير صيغة الجمع السالم متمتع ان يجمع جمع التكسير  
لاجمع التجميع اذ قيل القوا حبات وهذه الصيغة  
على ثلاثة امثلة ما يكون بعد الف الجمع حرفان نحو  
مساجد وكالب او حرف واحد مشدود نحو دواب  
او ثلاثة او سطها ساكن نحو معايير وانايم وبعضهم  
شرط فيه ان لا يكون على وزنه واحد وقوله يبيع بعض بانه  
جمع ليس على وزنه واحد وهو منصرف قوله بغير هاء  
اي بغير هاء النافية لئلا يتبع بعض بمثل فوان جمع فارقة  
ولو قال بغير هاء او يا القسبة لكان اصرح لملا يرد عليه  
بمثل مداس فانه على صيغة متمتع للجمع مع انه منصرف  
**واما في قوله منصرف** لمشابهة كراهية وطوايعه  
لفظا ومعنى اما اللفظ فظاهر واما المعنى فلان كراهية  
يقع على كثيرين وقدرانه جمع فردين **وحضا جرم للضعف**  
**غير منصرف لانه منقول عن الجمع** قوله وحضا جرم هذا  
في الحقيقة جواب عن سوال مقدد كان قابلا قال لا بد في منع الصرف  
من السبب والشرط فكيف منع الصرف حفا جرم وهو ليس بجمع



فاجاب عنه بانه منقول عن الجمع لانه كان جمع حجب في الاصل  
 فالاعتبار لكونه جمعا كما ذكرنا وقيل انه غير منصرف للعلية  
 والثانيث لانه علم للفتح الاسمي قوله على حال عن الضمير  
 المستكن في قوله غير منصرف قوله للفتح اي لجلس المفتح  
**وسراويل اذا لم يصرف وهو الاكثر** قوله وسراويل فلا  
 اشكال علينا لانا عرفنا الجمع بانه يكون على صيغة متعدي الجمع  
 واما من عرفه فانه لا يكون على وزنه واحد فهو وارد عليه  
 قوله اي عدم الصرف الاكثر وهو الاكثر **فقد قيل العجمي**  
**حمل على سوانته** اي حمل على مصابيح وانما يصح في  
 منع الصرف فان لم يكن جمعا لانه موازن لمثلها فعلى هذا  
 كان يلزم عليه ان يقول بالجمع وسببته بشرط ان يكون على  
 آخره **وقيل عربي جمع سرولة** فكان كل جزء من السرولة  
 سرولة فقل لها اليساوياء **فاذا صرف فلا اشكال**  
 فان السبب وهو الجمعية غير حاصل فلا يقبل الشرط وهو صيغة  
 متعدي الجمع بدون السبب **وخرجوا رفعا وجرا كقافض**  
 الجمع الذي بعد الف حرفان ثانيهما ياء مثل قاض لفظا في  
 الحرف التنوين وتوسط الياء رفعا وجرا اما في التقدير

ففيه خلاف **قال الزجاج** ان تنوينه التمكن وهو منصرف  
 في الحالتين لان اصل الاسم العرف ثم الاعلال ثم منع الصرف  
 وشل جوار لما صرف فاعلم لم يبق بعد الالف حرفان فيبقى  
 منصرفا وهو ضعيف لان الياء في حكم الثانيث بدليل كثرة  
 الراء في قولك جاني جوار في حالة الرفع فالاولى ما قاله السير  
 في تفسير قول سيبويه وهو ان اصل العرف فاسكت الياء  
 لاستثقال الضمة والكسرة عليها وحذفت لالتقاء الياءين  
 ثم وجد بشرط منع الصرف وهو وجود حروى بعد الالف  
 باقيا لان المحذوف بالاعلال في حكم الثانيث بخلاف  
 المحذوف نسيا منسيا المحذوف تنوين التمكن لبقاء السبب  
 المانع من الصرف بعد الاعلال وخافوا رجوع الياء في صيغة  
 من تشقله لفظا لكونه منقوصا ومعنى لكونه مجموعا  
 ومشا بها للفعل فعوض التنوين عن الياء فهذا التنوين  
 تنوين العوض والاسم غير منصرف **التركيب شرط العلمية**  
 اي التركيب المانع من الصرف بشرطه امران احدهما وجود  
 وهو العلمية لانه لو لم يكن على لكان لازما لانهم يتحرون  
 فيه ولا يثبتوا والاخر عدمي وهو ان لا يكون باضافة وايناد



ولو قال ولا ان يكون للجزء الثاني صوتا او تنفعا للحرف كان  
اصوب وان لا يكون للحرف الاخر مع باقي العلمية ليخرج  
لخوان زيدا على ان اصوب لئلا يرد عليه مثل سيبويه  
وخمسة عشر علما فانهم مبنيان على الاصح **وانا يكون باضافة**  
**وللاشاد مثل بعلبك** وانما شرط عدم الاضافة  
لان الاضافة تجعل غير المنصرف منصرفا او في حكمه فلا يجعل  
غير المنصرف وانما اشترط عدم الاضافة لانه لو كانت باضافة  
لكان مبنيا او محكيا على حال قيل العلمية مثل ما شرطنا فاذا  
كان مبنيا او محكيا على حال لم يكن له حظ في منع الصرف ولو  
قال وان لا يكون بنسب لكان اعم وكان لا يرد عليه مثل رجل  
ظريف اذا جعل على **الالف والنون اذا كانا في اسم فشرط العلمية**  
**كثيرا او صغيرا فتغاء فعلا انه وقيل وجود** <sup>فعل</sup> **اعلم ان الالف اللام والنون**  
انما يمنع الاسم من الصرف بسبب مشابهتهما لالف التانيث في  
امتاع دخول تاء التانيث عليهما فاذا كانا في اسم فشرط في منع  
الصرف العلمية ليشابه ما فيه التانيث لانه لو لم يكن  
على لم يمنع دخول تاء التانيث عليه نحو سعدان وسعدان  
ومرجان ومرجانه وان كانا في صفة فشرطها امتاع فعلا انه

لحقق مشابهته لالف التانيث وقيل شرط وجود فعل لكونه  
مستلزما لانتفاء فعلا انه نحو سكران وسكرى والشرط  
الاول هو الحق لان العرض ان لا يدخله تاء التانيث  
حصل العرض والاعتبار بوجود فعل **ومن ثم اختلف في رحن**  
**دول سكران وتلوان** اي ومن اجل الاختلاف في  
الشرط اختلف في رحن فمن شرط انتفاء فعلا انه متعده  
الصرف اذا لم يقل رحمان ومن شرط وجود فعل صرفا اذا  
لم يقل رحن والقول بتنع الصرف اولى لما قلنا من قبل  
من ان العرض من وجود فعل انتفاء فعلا انه ولان الفعلان  
الممنوع من الصرف اكثر من فعلا انه المنصرف فالحمل على  
الاكثر اولى **ووزن الفعل شرطه ان يختص بكثيرا او يكون اوله زيادة**  
**كزيادة غير قابل للتاء** اي للتاء التانيث  
في الاصل واحترد بانه من اسود اسماء فانه لا يقال فيه  
اسوده واعتبرون الفعل فيه مع انه قابل للتاء لانه  
لما لم يكن قابلا للتاء في الاصل لم يعتبر وجود التاء في  
حال الاسمية **ومن ثم اختلف في ما منع احمر قول**  
احمر وكذلك يشكر ويشرب ويزيد ويغلب



اذا سمي به رجل لم يعرف لامتناع دخول التاء فيه **كـ**  
**وقا فيه علمية موثقة اذا نكر صرف** اي كل ما فيه عليه  
 موثقة ان يكون العلمية فيه سببا او شرطا فانه اذا نكر  
 انصرف لان العلمية الموثقة لا تجامع علم الا وهي شرطية  
 الا العدل ووزن الفعل فان العلمية الموثقة تجامعها كما  
 في عمرو واحمر وليست شرطا فيما لانها يوجدان بدونها  
 كما في ثلاث واحمر وهما لا يجتمعان معاً لجم الاستقراء فلا  
 يكون مع العلمية الا احدهما اذا نكر بقي بلا سبب لزوال  
 العلمية بالسكير وزوال ما هي شرط فيه وان كان فيه  
 احدهما اذا نكر بقي على سبب واحدهما لبقاء وزن الفعل  
 او العدل **لما تبين** في قول التائيث بالتاء شرط العلمية  
 والمعنوي كذلك والالف والنون ان كانا في اسم فشرط العلمية  
 والجمعة شرطها العلمية والتركيب شرطه العلمية من انما  
 اي العلمية **للتجاء** اي العلمية **موثقة** حال من الضير  
 في تجاء **الاما في شرط** قوله الاستثناء مفرغ وما مفعول  
 تجاء وهي العلمية **الا العدل وزن الفعل** منصوب على  
 اء ووزن الفعل عطف على العدل **وهما متضادان**

من انهما

من انهما  
 متضادان  
 في العلم

**منها** اما زيب فللعلمية والتائيث المعنوي مع شرط  
 تحت تأثيره وهو الزيادة على الثلاثة واما سفر فللعلمية والتائيث  
 المعنوي مع شرط تحت تأثيره وهو ترك الاوسط واما ماماه  
 وجوز فللعلمية والتائيث المعنوي مع شرط تحت تأثيره  
 وهو الجملة **فان سوية** اي المؤنث المعنوي **مذكر في شرط**  
 في سبب منع الصرف **الزيادة على الثلاثة** لان حرف الرابع وحكم  
 التائيث قائم مقامها **فقد** وهو مؤنث المعنوي سماه  
 باعتبار معناه الجنس اذا سمي به رجل **تعريف** لان التائيث لا  
 يصل لال علمية المذكور من ضمير ان يقوم شيء مقامه والعلمية  
 محذورة لا تقع في الصرف **وتعريف** وهو مؤنث سماه معنوي  
 باعتبار معناه الجنس اذا سمي به رجل **تعريف** لان التائيث لا  
 التائيث العلمية للمذكر فالحرف الرابع قائم مقامه بدليل  
 انه اذا صغر قد ظهر التائيث المقدر كما يقتضيه قاعن التصغير  
 فيقال **فيمه** بخلاف عقرب فانه اذا صغر يقال **عقرب** من  
 غير الظاهر التاء لان الحرف الرابع قائم مقامه فعقرب اذا  
 سمي به رجل امتنع صرفه للعلمية فالتائيث الحكم المعرفه اي  
 التعريف لان سبب منع الصرف هو وصف التعريف لا دار المعرفة



العلمانية  
العلمانية

**شرطها** او شرط تأثيرها في منع الصرف **ان تكون علمية** او يكون  
هذا النوع من جنس التعريف علمان تكون الياء مصدرية او مشتقة  
الى العلم بان تكون حاصلة في ضميمة علمان يكون الياء للضميمة  
وانما جعلت مشروطة بالعلمانية لان تعريف المضمرات والمبهمات  
لا يوجد الا في البناء في منع الصرف من احكام المراتب والتعريف باللام  
او الانفاذ يجعل غير المنصرف غيرا او في حكم المنصرف كما ينبغي فلا يشترط  
سبيل منع الصرف في الوقف لان تعريف العلماني وانما جعل المعرفة سبيل  
العلمانية شرطها ولا يجعل العلمانية سبيل كما جعل البعض لان رفقة  
التعريف للتذكير الظاهر من رفقة العلمانية له **الجمعة** ويكون اللغات  
وضعه غير العرب ولما اشرف في منع الصرف شرطان **شرطها** الا  
**ان تكون علمية** انضوية الى العلمانية لغة **الجمعة** بان تكون متحققة

في ضمن العلمانية والجمعة حقيقة كما راجع اصطلاحا بان ينقله العرب  
من لغة العرب الى العلمانية من غير تصرف في قبل النقل كقولون  
فانه كان في العجم اسم جنس سمي به احد وقيل ان المودة فرائد  
قبل ان يتصرف فيه العرب فكانت كان علمانية في الجملة وانما جعلت  
شرطها لئلا يتصرف فيها العرب مثل تصرفهم في كلامهم  
في الجملة فلا تسلم سبيل منع الصرف فعلى هذا الوسط عمل الجاهل  
في العلمانية

العلمانية  
العلمانية  
العلمانية  
العلمانية

شرائطها

العلمانية

شرطها لعدم العلمانية في العجم **شرطها** الثاني احد الامرين **مؤكد**  
الحرف **الاول** او **زيادة** **العلمانية** اي ثلثة احرف لئلا يعارض  
الحققة احد السينين **فخرج** **بصرف** هذا التفرع بالنظر الى الشرط الثاني  
فانصراف نوح انما هو لا شفاء الشرط الثاني وهذا اختيار المحللان  
الجمعة سبب ضعفها امر معنوي فلا يجوز اعتبارها مع كون الوسط  
ولما الثاني فان له علامة مقدرة تظهر في بعض التصرفات فله في  
قوة فجاز ان يعتبر مع كون الاوسط وان لا يعتبر فان قلت قد اعتبر  
الجمعة في مادة وجوز مع كون الاوسط فيما سبق فلم لا تعتبر ههنا  
قلنا اعتبارها فيما سبق انما هو لتقوية سينين آخرين للاتقاوم  
سكون الوسط احد هما ولا يلزم من اعتبارها تقوية سينين  
اعتبار سينيتها بالاستقلال **وخرج** وهو اسحق بن ابراهيم  
**مستع** مردهم بالوجود الشرط الثاني فيهما فان في شتر تحرك الاو  
وفا براهيم الزيادة على الثلثة وانما خص التفرع بالشرط الثاني  
لان فرضه التثنية على ما هو الحق عنده من انصراف نحو فوج ولما  
قد انصرف فيه مع انه متفرع على شفاء الشرط الثاني والاو في تقديم  
ما هو متفرع على وجوده كالا ينفخ واعلم ان اسماء الانبياء عليهم  
السلام مستعنة من الصرف الا في شدة محمدا وسعيب وهود

وصالح

العلمانية



دان محمد صالح هو شعيع نوح الوط منصرف دان جدر باقى من لا يعرف

الكونا عريية ولقطانوح ولوط الخشما وقيل ان هود الكونج لان سيويه قرينه معه ويؤيد ما يقال من ان العرب من ولد اسمعيل ومن كان قبل فليس بجري وهو قبل اسمعيل فيما يذكر فكان كونج **المج** وهو سب قادم مقامه السيبين **شرطه** اي شرط قيامه مقام السيبين **صيغة منتزعة المجموع** وهي صيغة التي كان اولها مفتوحا وثانيها الفاء وبعد الف حرفان متجانين او ثلثة احرف او مطلقا ساكن وهي صيغة التلاصق الكسرة اخرى ولهذا سميت صيغة منتزعة المجموع لانها جاءت في بعض الصور مرتين تكسيرا فاقسمي تكسيرا ٢

قوله فيكون الاشارة الى اسمعيل والاولى من عطف

فانتمي تكسيرا ٢ الغير للصيغة فاما جمع السلامة فانه لا يغير الصيغة فيجوز ان يجمع جمع السلامة كما يجمع ايا من جمع آمن على ايامين وهو سب جمع صاحبة على صواحيات وانما اشترطت بذلك لتكون صيغة مصونة عن قول التعريف **غيرها** متقلبة عن البناء الثاني **فما** حاله الوقوف والمراد بها البناء الثاني باعتبار ما قبل اليه من الالف ولا يرد نحو فوان جمع فارسية وانما اشترط كونها بغيرها لانها لو كانت مع هاء كانت على ذلة المعزات كقراءة فلانها على وزن كراهية وطواحيه بمعنى الكراهية والطاعة فيدخل فوق جمعته فوق الحاجة الى اخراج نحو مداني فانه مفرد مخصص

فانتمي تكسيرا ٢

انها لغات استناد وجاز ان يترك رقتار

شذوذا في اللفظ

سنتي

ليس

السبع وهي ثلثون الى تسعين وتسعين عشرون جمع ثلثون ولا ثلثون جمع ثلثة والالبصح اطلاق عشرين على ثلثين لانه ثلثة مقادير العترة واطلاق ثلثين على التسعة لانها ثلثة مقادير الثلثة وعلى هذا القياس البواقي وايضا هذه الالفاظ تدل على معان معينة ولا يتعين في المجموع **بالج** رفعها **والياء** نصبها وجزا وانما جعل لعرب المثنى مع ملحقا والمجموع مع ملحقاته بالحروف لانها افعان للواحد وفي آخرها حرف يصلح للاعراب وهو علامة التشبیه والمجموع فاسب ان يجعل ذلك الحرف اعرابها ليكون اعرابها مفرقا لاعرابها كما انها افعان له لان الاعراب بالحروف رفع الاعراب بالحركة ولما جعل اعرابها بالحروف وكان حرف الاعراب ثلثة واعرابها ستة ثلثة للمثنى وثلثة للمجموع فلو جعل اعراب كل واحد منهما تلك الحروف لثلثة لوقع الالتباس ولو خص المثنى بهما بقي المجموع بلا اعراب ولو خص المجموع بهما بقي المثنى بلا اعراب فوزعت عليهما بان جعلوا الالف علامة الرفع في المثنى لانه الضمير المرفوع للثنية في الفعل نحو يضربان وضرا والواو علامة الرفع في المثنى



Handwritten text in Urdu script, likely a signature or date, located at the bottom of the page.

نام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

१०॥ १॥ १॥ १॥ १॥ १॥ १॥ १॥ १॥ १॥  
 १॥ १॥ १॥ १॥ १॥ १॥ १॥ १॥ १॥ १॥  
 १॥ १॥ १॥ १॥ १॥ १॥ १॥ १॥ १॥ १॥  
 १॥ १॥ १॥ १॥ १॥ १॥ १॥ १॥ १॥ १॥

خودمانی فاعلی در استغناء  
و موزون من و استغناء  
و عارضه استغناء  
ایضا عارضه استغناء  
در استغناء  
در استغناء

العقل







بعضهم بانها تسعة وقال بعضهم اثنان وقال بعضهم احد عشر  
 لكن القول بانها تسعة تقرب لها الى ما هو صواب  
 من الخراب الثلث ثم انه ذكر امثلة للعلل المذكورة على ترتيب  
 ذكرها في البيتين فقال **مثال** مثال للعدل **وامر** مثال للموصف  
**وطلة** مثال للتنايب وزينب مثال للمعرفة وفي ايراد زينب مثالا  
 للمعرفة بعد طلحة اشارة الى قول التانيث اللفظي والمعنوي  
 مثال للمجوعة **مساجد** مثال للمجمع **ومعدي** مثال للتركيب  
**ظلم** مثال للالف والنون **واحد** مثال للوزن **الفعل**  
**حكم** اي حكم غير النصف والاضمة للترتيب عليه من حيث اتماله  
 على علمين او واحدة تقوم مقامهما ان لا كسر في ولا **لثوبين** وذلك  
 لان لكل علمه فصلة فاذا وقع في اسم علمتان حصل فيه فرعيا  
 فيشبه الفعل من حيث ان له فرعين بالنسبة الى الاسم احدهما  
 اقتضاه الى الفاعل والاخرهما اشتقاقه من المصدر فمفعله  
 الاعراب المختص بالاسم وهو الجر والثوبين الذي هو علامة التثنية  
 وانما قلنا **الكل** جملة فرعية لان العدل فرع المعدول عنه و  
 الوصف فرع للموصوف والتانيث فرع للتركيب لا كذا تقول قائم غير  
 تقول قائمة والتعريف فرع للشك لا كذا تقول رجل غير رجل  
 والعلم فرع العرفية اذ لا اصل في كل كلام ان لا يحال العلم

عدا تقديره تقدير عدل غلط است  
 راكم معلوم اني مسالون باب

لان آخر والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف و  
 النون الزائدين فرع ما زيدنا عليه ووزن الفعل فرع وزن  
 الاسم لان اصل كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص بغير  
 فاذا وجد فيه هذا الوزن كان فرعاً للوزن الاصل **مبج**  
 ان لا يمنع سؤالا كان ضروريا او غير ضروري **مصر** اي جعله في حكم الضرر  
 باذلال الكسر والثوبين فيه لا جعله منصفا حقيقة فان غير المنصف  
 عند الله ما فيه علمتان او واحدة تقوم مقامهما واذا خال  
 الكسر والثوبين لا يلزم خلو الاسم عنهما وقيل المراد بالنصف  
 معناه اللغوي لا الاصطلاحي والضمير في قوله راجع الى حكمه تغير حكمه الكسر والثوبين الزائدين  
**للقون** اي لضمه ووزن الشعر ورعاية القافية فانه اذا  
 وقع غير النصف في الشعر فكثيرا ما يقع من منع صرفه المكيار  
 يخرج من الوزن او انحراف يخرج من الالة اقام  
 الاول فلكونه صبت على مصائب لو انما **صبت** على الابا  
 صنون **يا** فاما الثاني فلكونه اعيد ذكر نعمان  
 لنا ان ذكره هو للسك ما كثرته يتضوع فانه لو وقع نون  
 نعمان من غير ثوبين يتجهم الوزن ولكن يقع فيه انحراف  
 يخرج من السلاسة كما يحكم به كلمة الطبع فان قلت  
 جبان

اي يجوز من غير الضرر والاعوجاج  
 صرف النصف في غير الضرر والاعوجاج  
 والمراد من النصف النصف العام فتدول  
 الضرر والاعوجاج والمنع من الضر

غيره

مبج

ان لا يمنع سؤالا كان ضروريا او غير ضروري

ان لا يمنع سؤالا كان ضروريا او غير ضروري



فالاختراز عن **الزحاف** ليس بضرورة فكيف يتولد قوله للضرورة  
قلنا الاختراز عن بعض الخفايا اذا امكن في الضرر عند ضرورة بعض  
الشعراء واما الضرورة الواقعة لرعاية القافية كما في قوله سلام على  
خير الانام وسيد حبيب الله العالمين بحجة بغير ترتيب يا شاعركم  
عطوف راوي من يستحق بالحد فانه لو قال اجد لا يخل الوزن ولكنه  
يخل القافية فان حرف الراء في سائر الايات الدال للمكسورة او التثنية  
اي ويجوز صرف غير المنصرف ليحصل التناوب بينه وبين منصرف  
لان رعاية التناوب بين الكلمات امر مهم عندهم وان لم يصل الى الحد  
الضروري **مثلا لا افلا** حيث يترق لهما التناوب  
المنصرف الذي يليه اعني اغلا لا فقول له سلا لا واغلا لا مثال لمجوع  
غير المنصرف الذي صرف والمنصرف الذي صرف غير المنصرف  
لثنا **وما تقدم مقامهما** او العلة الواحدة التي تقوم مقام اثنين  
من السلا الشرح على ان تكرار تان قامت كل واحدة منهما مقام  
عليين لتكرارهما احداهما **المجمع** البالغ الى صيغة من الجمع  
فاذا تكرر فيه الجمعية حقيقة كما قال في اساور وانا عيم او سكا كالجو  
الموافق لها في عدد الحروف والركن والسكنات كما سجد  
ومصاح وانما التثنية لكن لا مطلقا بل ببعض اقسامه

زحاف كم شدون ويا  
جرو وشمس  
في الاساس في البيت زحاف  
وهو نقص في الاسباب

في قوله  
ما تقدم مقامهما  
من السلا الشرح  
على ان تكرار تان  
قامت كل واحدة  
منهما مقام  
عليين لتكرارهما  
احدهما المجمع  
البالغ الى صيغة  
من الجمع

**في المقصورة والمدة اكل واحد**

صرا لا تهما الا زمان الكلمة وضعا لا فقا  
بقال في جيل جيل ولا في حراء جيل فيجعل الزومهما  
هذه فبنزلة ثابت آخر فصار التثنية مكررا لاختلاف التثنية  
فانما ليست لازمة للكلمة بحسب اصل الوضع فانها وضعت  
فارقة بين الذكر والمؤنث فلو عرض للزوم اعراضا علمية مثل طلحة  
سلام تقوقع الزوم الوضع **فالعديل** مصدر من المفعل  
اي كون الاسم معدولا **في خبيد** اي خرج الاسم اي كونه مخرجا  
**عن مبدئ الاصلية** اي عن صورته التي تقتضي الاصل والفاء  
ان يكون ذلك الاسم عليها ولا يخلو عليك ان تسمى  
المصدر ليست مبيعة المشتقات فبإضافة الصيغة الى  
تصغير الاسم خرجت المشتقات فلهذا كان الشاهد من  
خرجه عن صيغة الاصلية ان تكون المادة باقية والتغيير  
انما وقع في الصورة فقط فلا يتغير ما خذو عند بعض  
الحروف كالاسماء المحذوفة الاعجاز مثل يدودم فان المادة  
ليست باقية فيهما وان خرجه عن صيغة الاصلية لم يلزم  
دخوله في صيغة اخرى اي مغايرة للاصل ولا بعد ان يعتبر  
مغايرة للمادة في كونها غير اصلية تحت اصل وقاعدة كما كانت

او اشتقاق  
الفرق بين  
صواعق العادل  
والعدول اشتقاق  
المادة بالاشتقاق  
بالمادة المحذوفة  
دون الحركات والواو



الاصول  
الاصول

لما اختلفت فتحة فخرجت عنه الغيرات القياس  
واما الميزان الشاذة فلام انها مخرجة عن القياس  
مثل اقويس واثنين المجموع الشاذة ليست مخرجة عن اصول  
فيما يعني اقويسا وانما بالانما يجمع القوس والنا بجزءه عن  
اقويسا انما على خلاف القياس من غير ان يعبر عنها اولا على  
اقويسا انما بجزء اخراج اقويسا واثنين عنهما وقال بعض الشاذين  
قد يجوز بعضهم يعرف الشيء بما هو اعم منه اذا كان المقصود  
تميزه عن بعض ابعاده فيمكن ان يقال المقصود بهما تميز العدل  
عن سائر العلل الا من كل ما عداه فيخرج حصول تميزه هذا التميز  
لا باس بكونه اعم منه فيحتاج لا حاجة في صحيح هذا التعريف الى انما  
تلك المكلفات واعلم انا تعلم قطعا انهم لما وجدوا ذلك وثلث  
واخر وجمع وغير متصرف ولم يجدوا فيها سببا الى غير الوصفية  
او العلية فاحتاجوا الى اعتبار سبب اخر ولم يصح للاعتبار بالعدل  
لا جرم اعتبروه فيها لا انهم شبهوا للعدل فيما عداه من هذه الازمنة  
فجعلوه غير متصرف للعدل وسبب اخر ولكن لا يبيح الاعتبارات  
عن ذلك الاصل اذا تحقق الغرضية بدون اعتبار ذلك الاصل  
ففي بعض تلك الامثلة يوجد دليل غير منع الصريح على وجود  
الاصل المعدول عنه فوجوده محقق بلا شك وفي بعضها لا

العدل من امرين  
اسمها وجود اصل  
المعدول وانما اعتبار

دليل

ص

لا يمنع الصريح فيفرض له اصل لتحقيق العدل باخرجه عن  
ذلك الاصل فانقسام العدل الى التحقيق والتقديس انما هو  
باختلاف كون ذلك الاصل محققا او مقدرا ولما اعتبار اخر المعدول  
عن ذلك الاصل لتحقيق العدل فلا دليل عليه الا منع الصريح  
فعلى هذا قوله تحقيقا معناه خبره كما ينبغي ان اصل تحقيق  
يدل عليه دليل غير منع الصريح **ثالث** **ومثلث** والدليل  
على اصلهما ان في معناهما تكرارا دون لفظهما والاصل  
صلانه اذا كان المعنى مكررا يكون اللفظ ايضا مكررا كما في طائي  
القوم ثلثة ثلثة فلو ان اصلهما لفظ مكرر هو ثلثة ثلثة  
وكذا الحال في اتحاد وتوحد وتماثل في الازمان ومصرع في الامكان  
ماورائها التماثل ومصرع خلاف والصلوب في بعضها والشيء منع صريح  
ثلث ومثلث واخواتها العدل والوصف لان الوصفية العرفية  
التي كانت في طائفة ثلثة صارت اصلية في ثلث ومثلث لا اعتبارها  
فيما وضعه **والفرض** جمع اخر من مؤنث اخر اسم التفضيل  
لان معناه في الاصل اشتد اخر اسم نقل الى معنى اخر في اسم التفضيل  
ان يستعمل باللام او الهمزة او كلمة من حيث لم يستعمل بها  
علم انه معدول من احدنا فقال بعضهم انه معدول عما فيه اللام

الاعتبار انما هو

المراد باللام او الهمزة  
او كلاهما

المراد باللام او الهمزة  
او كلاهما



هذا التقدير هو المعدول  
والاخر هو المعدول  
والاخر هو المعدول  
والاخر هو المعدول

اي عن الآخر وقال بعضهم هو معدول عما ذكره من  
وانما لم يذهب الى تقدير الاضافة لانها توجب التتبع او  
البناء او اضافة اخرى مثلها نخرج وقبل وبعد ولا يتم  
يتم عدلي وليس اخر شيء من ذلك فحينئذ ان يكون معدول  
عن احد الآخرين **وجمع** جمع مجلجاء مؤنث اجمع وكذلك  
فعلها او فعلاوات كصياح على صحاير او صحاير  
فاصلها ما جمع او جماع او جماعات واد العجل اجراها عن  
واحدة منها تحقق العدل فاحد السبب فيها العدل تحقق  
والاخر الصفة الاصلية وان صارت بالعلية في باب  
التاكيد اسما وفي اجمع واخواته احد السببين والآخر  
الصفة الاصلية وعلى ما ذكرنا لا ترد الجموع الشادة  
كائب واقوس فانه لا يعتبر انهما معا هو القياس فيها  
كلايب والاقواس كيف ولو اعتبر جميعها اولا على انساب و  
فلا شذوذ في هذه الجمعية ولا قاعدة للاسم النخرج يلزم  
من مخالفتها الشذوذ فن ان يحكم فيها بالشذوذ ومن

هذا التقدير هو المعدول  
والاخر هو المعدول  
والاخر هو المعدول  
والاخر هو المعدول

هذا التقدير هو المعدول  
والاخر هو المعدول  
والاخر هو المعدول  
والاخر هو المعدول

هذا التقدير هو المعدول  
والاخر هو المعدول  
والاخر هو المعدول  
والاخر هو المعدول

هذاتين الفرق بين النفاذ والمعدول **او تقدير** اي اخرها كالتا  
عن اصل معدول مفروض يكون الداعي الى تقديره فوضع منع الطرف  
لا غير كبر وكذلك زفوا فانهما لما وجد غير منصرفين ولم يوجد فيما  
سبب ظاهر الالعية اعتبر فيها العدل ولما عوقف اعتبار العدل  
على وجود اصل ولم يكن فيما دل على وجوده يمنع الصرف قدر  
فيما ان اصلها عامر وزا فعدل عنها الى المحرور **فرو** مثل **باطظام**  
المعدولة عن قاطبة واراد بها كل ما هو على فعال على اللان  
المؤنثة من غير ذوات الراء **في لغة** **بنو** فانهم اعتبروا العدل في هذا  
الباب جلاله على ذوات الراء في الاعلام المؤنثة مثل حضار وطيران  
مبنيان وليس فيها الاسبان العلية والتأنيث والبيان لا  
البناء فاعتبر فيها العدل لتحصيل سبب البناء فاعتبر فيها العدل  
لتحصيل سبب البناء فاعتبر فيها عدلها مما جعلوه معرا غير منصرف وانزل معنى الاصل  
ايضا حلا على نظائره مع عدم الاحتياج اليه لتحقيق السبب لمنع الصرف وهو  
العلية والتأنيث فاعتبر العدل فيه انما هو التحمل على قاطبة لا  
لتحصيل سبب منع الصرف ولما يقال ان كرايا بظام ههنا ليس شحلة  
لاز الكلاهما فيما قدر فيه العدل لتحصيل سبب منع الصرف وانما  
قال **بنو** لان **الحج** **بنو** فلا يكون مما نحن فيه والمراد  
الرباب نظام

هذا التقدير هو المعدول  
والاخر هو المعدول  
والاخر هو المعدول  
والاخر هو المعدول

هذا التقدير هو المعدول  
والاخر هو المعدول  
والاخر هو المعدول  
والاخر هو المعدول

هذا التقدير هو المعدول  
والاخر هو المعدول  
والاخر هو المعدول  
والاخر هو المعدول

هذا التقدير هو المعدول  
والاخر هو المعدول  
والاخر هو المعدول  
والاخر هو المعدول







لا سيما الثالثة مختصة بالمركان والرفع الامر لا يتعلق بالحركات  
 النبائية أصلاً بخلاف الفعلية والفعولية فانهما مستعملة في المركات النبائية  
 غالباً وفي المركات الامرية على أقلية **قال** حركة كان او حرف فاعل **الفعولية** هي  
 علامة كون الشيء فاعلاً حقيقة او حكماً ليسهل المحقق بالحق على ان  
 كالمبتداء والخبر وغيرها **والنصب** حركة كان او حرف فاعل **المفعولية** اي  
 علامة كون الشيء مفعولاً حقيقة او حكماً ليسهل المحقق بالحق **والرفع**  
 حركة كان او حرف فاعل **الانفاد** اي علامة كون الشيء مفعولاً  
 حقيقياً واذا كانت الاضافات بنفسها مصدر الرفع الى  
 الحاق الياء المصدرية اليها كما في الفاعلية والمفعولية  
 ولما اختص الرفع بالفعل والنصب بالمفعول لا بالرفع  
 قبل والفاعل قليل لانه واحد فاعطى النقبل للقليل و  
 النصب خفيف والمفاعيل كثيرة لانهما خمسة فاعطى النقبل للثلاث  
 ولما يوق للمضاف اليد علامة غير الجرح جعل علامة الياء

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين

در الکلام حسین رفع و بین  
تغیب و حسین جر ۵  
مفرد المنصرف  
المکمل المنصرف



في جزم المجرى



رأى في نسخة  
رأى في نسخة  
رأى في نسخة

مثل جاء في طلبية ورايت طلبية وميرت بطلبية **جمع الوقت**  
**التالي** وهو ما يكون بالالف والياء والياء والياء والياء  
 فانه قد علم **بالقمة** رفعا **والكسرة** حزا ونفتها فان النصب  
 فيه تابع للجر اجراء للرفع على بقية الاصل الذي هو جمع المذكر  
 السالم فان النصب فيه تابع للجر كما سبق ذكره مثل جالوني  
 مسلمات ورايت مسلمات وميرت بمسلمات **غير المنصرف**  
**بالقمة** رفعا **والقمة** نصبا وجرافا لجر فيه تابع للنصب  
 كما سذكره نحو جاءني احمد ورايت احمد وميرت باحمد **الحركة**  
**وابوك** **وهو** بكس الكاف لان الحوقل في المنة تنجانب زجها  
 فلا يضاف الا اليها **وهو** والهز الشئ المنكر الذي يستعمل  
 ذكره كالعمود والصفات الزينة والافعال البقية وحده  
 الاسماء الاربعة منقوصات واوية **وهو** وهو اجوف واو  
 لا يها اذا اصله قوة **وهو** **وهو** وهو لقيف مقرون بالواو  
 اذا اصله ذو واو اما اضعف ذو الى الاسم الظاهر دون  
 الكاف لانه لا يضاف الا الى اسماء الاجناس فاعراب  
 هذه الاسماء الستة **بالواو** رفعا **والالف** نصبا **والياء** جارا  
 لا مطلقا بل حال كونها مكبرة اذ مصغرتها معرفة بالركات نحو

في نسخة  
في نسخة  
في نسخة

في نسخة  
في نسخة  
في نسخة

في نسخة  
في نسخة  
في نسخة